محضر الجلسة رقم 191

التاريخ: الثلاثاء 9 جمادى الأولى 1446هـ (12 نوفمبر 2024م).
الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وست وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 06 نونبر 2024، إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 16 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 05 أسئلة.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 12 نونبر 2024، تقدم به السيد المستشار المحترم خالد السطي، وبعد إحالة هذا الطلب إلى الحكومة أعربت عن استعدادها للتفاعل معه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وموضوعه "مآل مشروع النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي".

وقبل ذلك، أهنئكم السيد الوزير المحترم بالثقة المولوية السامية، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهامكم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن مآل مشروع النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد عز الدين المداوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارين المحترمون،
السيد الرئيس،

سعيد بتواجدي مباشرة بعد تعييني في هاذ الصرح الكبير، أشكركم على حفاوة الاستقبال، وأتمنى أن أكون عند حسن ظن صاحب الجلالة، وعند حسن ظن كل المغاربة عبر ممثليهم في مجلس النواب ومجلس المستشارين.

دور الموارد البشرية أساسي واستراتيجي، هاذي قناعة فكرية وقناعة ميدانية، لأنه تدرجت في مراكز المسؤولية ولمست عن قرب الدور المحوري والأساسي للموارد البشرية من أساتذة وموظفين، وما إلى ذلك.

الوزارة لابد أن تستمر في إعطاء مكانة خاصة لتثمين الموارد البشرية بقطاع التعليم العالي في إطار تنزيل مضامين القانون الإطار.

ثانيا، المقاربة التشاركية قناعة عميقة، لأنني أتيت من الجامعة ولابد من الإنصات لكل الفرقاء والشركاء الاجتماعيين، لأنه بحكم الدستور عندهم الاختصاصات ديالهم، وبحكم الوطنية ديالهم والمساهمة ديالهم، تيجيبو بزاف دالحوايج وتيثيرو الانتباه على مجموعة ديال المسائل اللي لا ربما العمل اليومي يقدر ينسي المسؤول كيف ما كان موقعه من هاذ الانشغالات وهاذ

الاهتمامات.

تم اعداد مسودة ودراستها وتجويدها بشراكة مع النقابات الأكثر تمثيلية الثلاث، هناك دليل مرجعي قامت الوزارة ببلورة مسودة دليل مرجعي وفق نفس المنهجية التشاركية، تمت إحالة مسودة الدليل المرجعي على أنظار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، قصد الدراسة وإبداء الرأي، ومن الأسس كذلك ديال العمل ديال الوزارة وديال العبد الضعيف وهو احترام المؤسسات الدستورية، وهاذ المؤسسات الدستورية بالضبط، لأنه هي اللي قريبة لنا، والأخذ برأيها، لأنه عملت فيها لمدة 5 سنوات، وكنت أترأس لجنة الحكامة، فهناك عمل جبار لابد أن نأخذ به في كل ما سيأتي إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كما لا يخفى عليكم أنه لا يمكن النهوض بالتعليم العالي دون الاهتمام بالعنصر البشري.

فإذا كان النظام الأساسي للأساتذة الباحثين قد خرج للوجود، وتم التوافق عليه، فإنه في المقابل أخلفت الوزارة الموعد مع مكون أساسي من مكونات التعليم العالي، ألا وهم الموظفون الاداريون والتقنيون المتصرفون والمهندسين والتقنيين والمساعدين الإداريين والمحررين والملحقين التربويين، وغيرهم.

الهيئة الإدارية التي تقع على عاتقها العديد من المهام، والتي بدونها لا يمكن أن تنجح العملية التعليمية، ولا يمكن أن يكون هناك لا بحث علمي ولا ابتكار في هذا القطاع.

لقد خرج النظام الأساسي للأساتذة بشكل منفرد، بعد أن كان الوزير السابق قد صرح تحت هذه المؤسسة الدستورية بتاريخ 14 دجنبر 2021، أن الوزارة ستخرج نظاما أساسيا موحدا يضم الأساتذة الباحثين والموظفين الإداريين، فأين وصل النظام الأساسي للموظفين الإداريين والتقنيين؟ ومتى سيخرج للوجود؟ ومتى سيتم تطبيقه؟ ولماذا لم يتم استدعاء النقابات الأكثر تمثيلية لمواصلة الحوار بشأن مشروع النظام الأساسي؟ رغم أنها وعلى رأسها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل راسلتكم، وكانت قد راسلت الوزير السابق من قبل دون أن يتم تحديد تاريخ استئناف اجتماعات اللجنة التقنية.

السيد الوزير،

لا يمكن القبول بسياسة الكيل بمكيالين اتجاه فئات العاملين في قطاع التعليم العالي، لا يمكن أن يظل الموظفون في حالة انتظار لمدة سنوات، يأملون أن تحل مشاكلهم العالقة وأن يرفع عنهم الحيف الذي عانوا منه مدة طويلة، ولا يمكن أن تذهب أكثر من سنتين من الحوار القطاعي حول مشروع النظام الأساسي هباء منثورا.

ولابد أن تستأنف الوزارة اجتماعات اللجنة التقنية، ولابد من أن تحدد تاريخا قريبا لعقد اجتماع مع النقابات الأكثر تمثيلية للبت في هذه المواضيع، وتحديث سقف زمني لإخراج النظام الأساسي الذي تم الاشتغال عليه مدة طويلة وأصبح جاهزا للتطبيق، ولا ينتظر سوى مصادقتكم ليتم عرضه على الجهات المعنية.

السيد الوزير،

آن الأوان للاهتمام بأوضاع الموظفين وإخراج نظام أساسي وزيادة في أجورهم على قدم المساواة، مثل زملائهم وبنفس الأثر المالي، ولابد من الالتفات لمشاكل هذه الفئة من العاملين في القطاع، خصوصا مع التحديات التي أصبحت تعيشها والنقص المهول في الموارد البشرية مقابل زيادة مضطردة في أعداد الطلبة والنزيف الكبير الذي يمثل خروج عدد كبير من الموظفين للتقاعد.

السيد الوزير،

في الأخير، نأمل أن تدشنوا ولايتكم بفتح حوار مع النقابات الأكثر تمثيلية، وعلى رأسها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والتعجيل بإخراج النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي لتدارك التأخير الذي حصل في الشهور الأخيرة، ولوضع حد لحالة الاحتقان التي يعيشها القطاع بسبب تأخر تنزيل هذا المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أتقاسم معكم السيد المستشار المحترم كل ما قلتموه.

قناعة عميقة بأنه المكون ديال السيدات والسادة الموظفين محوري وأساسي في نجاح العملية البيداغوجية أو إصلاح يمس كل جوانب اختصاصات التعليم العالي، لأنني أشبههم بالفريق الذي يكون في إطار..

نعم سيدي..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير، 36 ثانية أعطيتو.

السؤال الثاني موضوعه "تعميم المنح الجامعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المعتمدة لتعميم المنح الجامعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عدد المنح يحدد سنويا بمقتضى قرار مشترك لوزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي، في إطار الملاءمة مع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برنامج الدعم الاجتماعي، تمت مراجعة المرسوم.

الآن هناك اعتماد السجل الاجتماعي الموحد كمعيار لتحديد المستفيدين، تمت الاستجابة لمجموعة كبيرة من طلبات المنح المودعة في الآجال القانونية، دزنا من السنة الفارطة من 82% من الطلبات إلى 86%، نتمناو إن شاء الله نتحسنو سنة بعد أخرى.

ولكن، لابد أن أؤكد أنه الوزارة ستعمل على تنويع مصادر المنح، من خلال تعبئة مساهمة كل المتدخلين والشركاء والشراكة الدولية والجهات، وخاصة بالنسبة للحركية الدولية فيما يخص الشراكة الدولية، وإحداث منح خاصة، إن شاء الله، بالحركة الوطنية داخل تراب المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

بداية، نهنئكم السيد الوزير باسم فريق الأصالة والمعاصرة على الثقة المولوية التي حظيتم بها، من خلال تعيينكم وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ونحن على يقين أنكم على قدر المسؤولية، لما عهد فيكم من جدية وكفاءة وإرادة قوية لخدمة قضايا الوطن، ومع تعاطيكم الإيجابي مع مشكل طلبة كلية الطب وحلكم لهذا الملف، الذي ظل محط اهتمام مفتوح وسط فريقنا وحزبنا، لدليل قاطع على رغبتكم الكبيرة في مجابهة التحديات التي تواجه هذا القطاع.

إن قراركم القاضي بتسريع عملية توزيع المنح على الطلبة المستفيدين لتصل إلى 86% السنة الجارية، سيساهم بكل تأكيد في تلبية احتياجات الطلبة مع بداية العام الدراسي، خاصة المنتمين لأسر ذات الدخل المحدود والمنحدرين من مناطق نائية، وأخص بالذكر، السيد الوزير المحترم، إقليم الرشيدية وإقليم تنغير وإقليم ميدلت وإقليم زاكورة وإقليم ورزازات، وغيرهم كثير.

هاذ الأقاليم راهم عندهم خصوصيات، هاذ الأقاليم راه الطلبة ضعاف فيهم، وراه عندهم مصاريف التنقل، مصاريف الإيواء، الكلية بعيدة عليهم، ولذلك خصكم تاخذو هاذ الشي بعين الاعتبار، السيد الوزير.

كما نطلب منكم مراجعة العتبة الحالية لتوزيع دائرة الطلبة المستفيدين من الأوساط الهشة في أفق تعميمها.

السيد الوزير،

إن شريحة واسعة من الشباب المغاربة يمتلكون إمكانيات علمية جد عالية، وهم يشكلون قيمة مضافة يمكن أن تستفيد منها بلادنا في مختلف المجالات، لكنهم للأسف الشديد، لا يتوفرون على الوسائل المالية لإبراز هذه الإمكانيات، وبالتالي فتمكينهم من المنح سيتيح لهم فرصة التميز والتألق العلمي والأكاديمي، ويؤثر إيجابا على مستقبل الطلبة ومستقبل بلادنا.

وفي الأخير، نحن على يقين، السيد الوزير، على أنكم ستعملون من أجل تحسين أوضاع طلبة التعليم العالي والنهوض بهاذ القطاع الحيوي الهام برمته، داعين لكم بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

بعجالة، شكرا على الاقتراحات.

والوزارة والعبد الضعيف، منفتح على كل اقتراح، سيدون، ولابد نتعاونو مجموعين، مستشارين وبرلمانيين ومحيط سوسيو-اقتصادي ديال الجامعات كلهم، باش نوصلو للأهداف اللي وصلنا لها، وأنا أنصت لكم بكل تركيز، يكون الخير إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "وضعية كليات الطب والصيدلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا السؤال يتعلق بوضعية كليات الطب والصيدلة.

وغير للتوضيح أنه الزمن الحكومي الذي طرح فيه هذا السؤال، هو غير الزمن الحكومي الذي نعرضه عليكم الآن، وبالتالي أنه السؤال في تحيين، أن هاذ الوضعية تكون بصيغة الزمن الحكومي الحالي والمستقبلي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كنعتقد بأنه المغاربة بكل مكوناتهم سعيدين بالنتيجة اللي وصلنا لها فظرف أسبوع، لأنه الأسبوع الأول كان مخصص للزيارة ديال الرئيس ماكرون، العمل بدينا فالخميس وسالييناه الجمعة، الأزمة انتهت والسير العادي فمختلف كليات الطب فالمملكة اخذات الطريق ديالو.

لابد أولا، أن أعبر عن خالص امتناني وتشكراتي للسيد رئيس الحكومة، اللي شرف عن قرب على هاذ الملف هذا، السيد وسيط المملكة اللي دار عمل جبار وكبير، زميلي السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، كل أعضاء الحكومة بدون استثناء ساهموا من موقعهم في حلحلة هاذ الملف.

السادة ممثلي الأمة في الغرفتين دارو عمل جبار، الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني كذلك ساهم، كذلك السادة الأساتذة الباحثون دارو عمل جبار والسادة عمداء كليات الطب والصيدلة ورؤساء الجامعات.

ولابد أن أشير باعتزاز إلى العمل الجبار اللي داروه العائلات، أولياء الطلبة والطلبة بنفوسهم، اللي فالحقيقة حتى هوما سهلو المأمورية، هاذي النقطة الأولى، لابد نتقاسم معكم هاذ الشي هذا ماشي عمل فردي، عمل جماعي، الوزارة الآن منكبة بسرعة باش نديرو الأجرأة ديال هاد التسوية، البارح كان اجتماع عندي مع السادة الأساتذة ديال كلية الطب والعمداء باش ندوزو للمرحلة المقبلة، في إطار دائما المقاربة التشاركية اللي أومن بها إيمانا كبيرا.

الانتباه غيكون قوي، كان انتباه كانت مجموعة ديال المسائل اللي تدارت لكلية الطب فالسنوات الأخيرة وفالسنتين الأخيرتين، لابد غادي نستمرو فهاذ العمل باعتمادات أكثر وبمناصب مالية أكثر وإعادة الاعتبار لهاذ القطاع الحيوي اللي إن شاء الله هو عندو سمعة دولية، ماشي فقط وطنية كبيرة اللي غادي نحافظو عليها ونزيدو إن شاء الله نثمنوها ونجودوها أكثر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين للرد على التعقيب.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

واحنا بدورنا السيد الوزير نعيد تهنئتكم على الثقة الملكية الغالية في شخصكم، ونهنئ أنفسنا ونهنئ المغاربة كاملين على المجهود الذي بذل في سياق طي ملف أزمة كلية الطب والصيدلة، وطبعا شرتو اللائحة طويلة ديال كل المتدخلين الذين ساهموا في حلحلة هذه الأزمة التي ما كان لها أن تطول 11 شهرا.

واحنا كنحييو المجهود الذي بذل من طرف السيد وسيط المملكة، ومن خلال البيان ديالو، إلا أننا نهنئ أنفسنا كمجلس للمستشارين اللي ما تشارش ليه فالبيان ديال السيد وسيط المملكة، لأنه هذه المؤسسة بذلت مجهودا كبيرا وأسست للطريق ديال الحل ديال هاذ الأزمة هاذي في شهرها الثالث أو الرابع.

وكنعتاقدو على أنه هاذ المجهود هذا يجب أن نفخر به كبرلمانيين، كمؤسسة تشريعية، خصوصا واحنا فهاذ الأسبوع الحمد لله على أنه المؤسسة البرلمانية ومجلس المستشارين ساهم في حلحلة واحد الجوج دالمشاكل.

المشكل ديال كلية الطب والصيدلة والمشكل ديال قطاع المحاماة وقطاع العدالة، وبالتالي هذا كيعيطينا إشارة على أنه فالمغرب ديالنا جميع الأزمات وجميع الإشكاليات، إذا ما تم احتضانها في الإطار الصحيح ديالها ديال الحوار وديال التفاوض المؤسساتي والمؤسساتي التمثيلي فكنكونو مأكدين على أنه نصل إلى الحلول المرجوة.

أنا أشرت إلى الموضوع ديال التحيين ديال السؤال فالأول، فلذلك نحن جد سعداء على أنكم تبوأتو هاذ المنصب على هاذ القطاع ديال التعليم العالي والابتكار، وبالتالي احنا ننتظر منكم مضاعفة السرعة، لأنه مطلوب منكم على أنكم، نعاودو نستافدو من هدر زمني حكومي اللي دام 11 شهرا من خلال الحلحلة ديال جميع الإشكاليات المتعلقة بكليات الطب والصيدلة، اللي منها التكوين البيداغوجي العلمي، وأساسا المطلب الملح اللي كان كيتعلق بالطلبة هو ضمان الجودة ديال التكوين، لأنه هاذ الورش هذا يأتي في سياق الورش ديال الحماية الاجتماعية اللي كيراهن عليه جلالة الملك حفظه الله، واللي كيراهن عليه المشرع المغربي.

وبالتالي على أنه مطلوب منكم على أنه، بمعية الزميل ديالكم فالحكومة السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية السي أمين التهراوي اللي حتى هو نبغيو نهنؤوه على المجهود وعلى الانسيابية والانخراط ديالو فالحل هاذ الأزمة هاذي.

مطلوب منكم، السيد الوزير، أنكم تضاعفو الجهود لأنه المغرب في حاجة إلى استثمار أي زمن كيفما كان، وبالتالي أنه..

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد المستشار المحترم،

بعجالة، السيد الوسيط عملت معه، مع السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية اللي تنشكره بزاف لأنه المشكل كان واحد 90، 95% فالتعليم

العالي، ولكن دعمني في كل المراحل وكان حاضرا معي تحت إشراف السيد رئيس الحكومة.

الحكومة كلها واعية بهاذ المسائل هاذي، السيد الوسيط رجل من أطيب خلق الله عملت معه عن قرب، أعتقد كان هناك سهو.

بالنسبة لنا احنا كتعليم عالي عندنا إيمان عميق بالدور ديال المؤسسات الدستورية، بالدور ديال المنتخبون في الغرفتين، لأن هوما أقرب للمواطنين من لينا، أكيد العمل ديالكم كان جبار احنا في نفس الوقت..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الرابع موضوعه "الخصاص المهول في عدد الموظفين وعدم تعويض المتقاعدين بالمؤسسات الجامعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، كنهنؤوكم السيد الوزير باسم الاتحاد المغربي للشغل على الثقة المولوية اللي احظيتو بها على رأس هاذ القطاع الهام اللي كيأطر وكيأهل الأطر والنخب ديال بلادنا فالمستقبل.

كما كنهنؤوكم كذلك، السيد الوزير، على النجاح ديالكم في وقت جد وجيز على إنهاء هاذ الملف ديال الطلبة والأطباء والصيادلة اللي للأسف فشل الوزير السابق في حله، لأنه ضرب عرض الحائط مبدأ دستوريا وإحدى أهم قواعد الفقه الإداري، ألا وهي عدم رجعية القوانين، (la non rétroactivité des lois et des règlements)، وتم بذلك حرمان أبناء المغاربة الطلبة الأطباء من مواصلة الدراسة لأكثر من 11 شهرا.

كنساءلكم، السيد الوزير، عن الاستراتيجية ديالكم لتدبير الموارد البشرية بالوزارة ديالكم لسد الخصاص المهول اللي كتعرفو وكذا رفع الحيف عن موظفيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على التدخل ديالكم.

اللي باين باين، أنا متفق معكم كاين خصاص فالموارد البشرية، أساتذة منها وموظفين، الهدف ديالنا فالعمل اليومي وهو عندنا واحد (la référence) عندنا واحد المقارنة تنديروها وهو المقومات الدولية، فيما كيخص التأطير البيداغوجي والتأطير الإداري.

حاس بزميلاتي وزملائي الموظفين على الثقل اللي نازل عليهم، لأنه تيديرو مهاما متعددة فظروف صعبة، هاذ الشي عارفو، خصنا واحد الشوية ديال الصبر والتدرج باش نوصلو واخا غير 50، 60% من المقومات الدولية، لأن عندهم علاش داروهم من ناحية التأطير، من ناحية التأطير البيداغوجي والتأطير الإداري، مجموعة ديال المسائل اللي بدات فيها الوزارة.

الرفع من المناصب المالية المخصصة من 700 إلى 2349 منصب مالي السنة الفارطة، يعني رفع كبير، برمجة 1759 منصب مالي برسم السنة المالية 2025، الاستعانة بالدكاترة لتعزيز التأطير، توفير ميزانية خاصة لكل جامعة لساعات الإضافية والاستعانة بالعرضيين والزائرين، تفويض بعض المهن للقطاع الخاص من أجل تخفيف العبء على الموارد البشرية الخاصة بالجامعات، ومجموعة ديال المسائل واحدة أخرى في الطريق ديالها.

ولكن الهدف ديالنا، أكيد هو نوصلو نهزو العبء ويطلع لنا العطاء والمردودية ديال السادة والسيدات الإداريين، لأن دورهم كنأكدو مرة أخرى أكثر من محوري فالنجاح ديال المنظومة ديال التعليم العالي برمتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا تنتمناو بدورنا أن الزمن الحكومي المتبقي لهاذ الولاية الحكومية يكفيكم باش تحلو هاذ الإشكالية اللي تكلمنا عليها.

إن الاتحاد المغربي للشغل كيتساءل على مآل النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الذي تم التوصل إليه في نطاق الحوار القطاعي من أجل تدارك الهوة ورفع الغبن عن هذه الفئة في إطار الإصلاح الشمولي للجامعة، إذ لا يزال الموظفات والموظفون بمختلف المؤسسات الجامعية يعانون من الحيف، محرومون من العناية والاهتمام اللازمين في ظل الخصاص المهول في عددهم وانخفاض نسبة التأطير الإداري والتقني، وما يطرحه ذلك من إشكالات وظيفية يتحمل جزءا كبيرا من أعبائها موظف التعليم العالي والأحياء الجامعية بالدرجة الأولى في ظل التنزيل المتأخر للرقمنة ولإعادة التأهيل بالتكوين المستمر.

السيد الوزير المحترم،

إننا نثمن عاليا الحقوق والمكتسبات اللي تحققت لصالح الأساتذة والأساتذة الباحثين من الزيادات في الأجور وفي التعويضات في إطار النظام الأساسي الجديد، بل ونطالب باستمرار بمواصلة تحسين الظروف ديال العمل ديالهم.

ولكن أليس من باب تحقيق العدالة والانصاف الاعتناء بفئة الموظفين والعاملين بالجامعات العمومية ومؤسسات تكوين الأطر والأحياء الجامعية اللي كتقدم خدمات جليلة لضمان السير العادي لهاذ المؤسسات؟ أليست جزءا لا يتجزأ من منظومة التربية فالجامعات؟ ألا تستحق الزيادة في الأجور وتحسين نظام التعويضات؟

السيد الوزير المحترم،

إن إخراج النظام الأساسي لهذه الفئة هو المدخل الأساسي لإحداث التوازن المفقود في نسيج شغيلة الجامعة، مؤكدين لكم أن النقابة الوطنية لقطاع التعليم العالي التابعة للجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، ستظل دائما مستعدة للحوار من أجل الرقي بوضعية الموظفات والموظفين بالقطاع وتحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ثلاث نقط بعجالة:

- لابد من التدرج وإن كانت الولاية الحكومية الحالية ما بقاش لها بزاف؛
- لابد أنتوما كمنتخبين وكمشرعين، لابد ما تكون الاستمرارية ديال السياسات العمومية باش يكون هناك واحد التثمين؛
- والنقطة الثالثة، الحوار، نعم، كما قلت سابقا، اللجنة التقنية اللي تصوبات غادي تباشر عاجلا العمل ديالها التقني باش نوصلو للمبتغى اللي باغينو السيدات والسادة الموظفين واللي هو من حقهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "الحوار الاجتماعي القطاعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وفي البداية نهنئكم السيد الوزير المحترم بالثقة المولوية السامية بتنصيبكم على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عرفانا لكم بالكفاءة والجدية التي أبنتم عليها خلال توليكم لمناصب متعددة مهمة وسامية بقطاع التعليم العالي.

ونتمنى لكم إن شاء الله التوفيق والسداد في المهام الجديدة الموكولة إليكم تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

عن الحوار القطاعي، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير المحترم للرد على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عقدت وستعقد لقاءات منتظمة مع الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية، سيتم تخصيصها لدراسة ومعالجة وتسريع ما اتفق عليه بين الوزارة والنقابات، بالنسبة للهيئة ديال الأساتذة الباحثين - قالتها السيدة المستشارة المحترمة - تم إصدار النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين.

تعمل الوزارة مع شركائها الاجتماعيين على إعداد مختلف النصوص التطبيقية له، تعمل الوزارة على:

- ✓ تسطير عدة برامج ومبادرات تروم تثمين وتأهيل الموارد البشرية، بهدف تجويد حكامة المنظومة؛
- ✓ تسوية وتحيين وتتبع مختلف الوضعيات الإدارية والمالية لهيئة التأطير الإداري؛
- ✓ تنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة هذه الفئة، بهدف الرفع من قدراتها التدبيرية وتحسين المردودية؛
- ✓ إعداد الدليل المرجعي للمهن والكفاءات، بتشارك مع الشركاء الاجتماعيين؛
- ✓ تحسين ظروف العمل ومجموعة ديال التدبيرات اللي غادي تكون، إن شاء الله، عبر الجامعات، لأنه الجامعات هي اللي عندها العدد الأكبر من الأطر الإدارية، سيكون لهم انتباه خاص حتى تحسن كل ظروفهم ويستجاب لمطالبهم، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا السيد الوزير على تفاعلكم الإيجابي.

وإننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتز بالعناية الخاصة التي يوليها

صاحب الجلالة، نصره الله، بالتعليم العالي كقاطرة أساسية للتنمية ببلادنا، وكذلك من أهم المخرجات والمدخلات لجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولا، نثمن لكم، السيد الوزير، ونهنئكم على المجهودات التي بذلتوها لحل مشكل طلبة كلية الطب والصيدلة، كما أن الشكر والتهنئة موصولة لجميع المتدخلين الذين عملوا بكل جد من أجل الافراج عن هاذ الأزمة التي دامت لمدة شهور.

السيد الوزير المحترم،

أولا، تفعيلا وتنزيلا لمقتضيات القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وخاصة فيما يتعلق بالبند الخاص بتمتيع موظفي التعليم العالي بقانون أساسي خاص بهم، فقد أولا قامت الوزارة بمبادرة منها وبطلب من النقابات الأكثر تمثيلية، ومن ضمنها الجامعة الوطنية لموظفي التعليم العالي والأحياء الجامعية، بعقد سلسلة من الاجتماعات الماراطونية، تناهز 24 اجتماعا خلال سنة ونصف، وقد توجت هذه الاجتماعات بالتوافق حول مسودة نظام أساسي عادل ومنصف ومحفز لموظفي التعليم العالي، وفق منهجية تشاركية ومنهجية البناء المشترك.

السيد الوزير،

إننا ندعوكم من داخل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بضرورة التعجيل والإسراع بعقد اجتماعات مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع.

وفي هذا الإطار، نحن نؤكد دائما تشبثنا بفضيلة الحوار الاجتماعي الفعال كآلية فعالة وناجعة لحلحة جميع المطالب المشروعة لموظفي قطاع التعليم العالي، وللاستجابة كذلك لتطلعاتهم ولجميع مطالبهم العادلة والمشروعة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

وصل السيد المستشار المحترم.

في أقرب الآجال سيتم استئناف التشاور والعمل مع النقابات الأكثر تمثيلية.

ولابد أن أؤكد على قناعة عميقة فكرية، من حسن الحظ عندنا شركاء اجتماعيين اللي عندهم نضج كبير ومستوى كبير وعندهم غيرة على المنظومة، والهدف ديالهم هو يحسنوها، وهوما الأذن الصاغية اللي كتوصلنا للمشاغل ديال الشغيلة كلها والسادة والسيدات الإداريين في إطار التعليم العالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السادس موضوعه "تطوير أداء الجامعة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

بداية، نهنئكم السيد الوزير على هاذ المسؤولية والثقة المولوية، وكذلك السي عمر حجيرة اللي تيحضر معنا فهاذ اللقاء، ثم تجديد الثقة في السيدين الوزيرين.

السيد الوزير،

مسألة الإصلاح، إذن هذا سؤال فإطار المصاحبة ديال الإصلاح، ومصاحبة الإصلاح لا تقتضي الوقوف عند المحاور والرافعات والتحديات، بل تتبع دائم ورقابة دائمة على عملية الإصلاح.

عملية الإصلاح انطلاقا من تحديات أساسية، أولا الإشكالية ديال جودة التعليم، علاقة التعليم بسوق الشغل، وثم النقص اللي تتعرفو الموارد البشرية فمجال التعليم العالي، خصوصا مع التقاعد ديال عدد كبير من السادة الأساتذة في مجالات متعددة.

لذلك، أن الإصلاح ما تيكفيناش أنه تكون فيه وثيقة، تيخص تكون إرادة، وتيخص يكون مصاحبة، وتيخص يكون واحد النوع من التعاون بين الجهاز الحكومي المسؤول والجامعات كمنخرط فهاذ العملية.

وبالتالي تنظن على أنه موضوع الإصلاح ديال التعليم العالي هو ماشي موضوع عادي وسهل، هو موضوع اللي تيخصو تضافر الجهود وتيخصو يتعتبر من الأولويات الأساسية ديال كل القطاعات، وهذا هو إيلا رجعنا للنموذج التنموي، لأنه ما تنعطيوش الإصلاح للقطاع وتنقولو اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون.

هاذ الإصلاح اللي تيتسمد من النموذج التنموي الجديد اللي فيه واحد العدد من القطاعات متدخلة، ما تتبانش الآن، هاذ الانخراط.

وبالتالي دوركم، السيد الوزير، هو تحفيز كل المتدخلين باش فعلا نوصلو إلى نتائج الإصلاح، إضافة إلى احتضان الإصلاح من طرف الفاعلين داخل المؤسسات الجامعية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الركائز ديال العمل ديال الوزارة واضحة، الركائز الأساسية كاين مجموعة

ديال المسائل، كاين أولا الخطب الملكية السامية والتوجيهات، كاين البرنامج الحكومي، كاين القانون 01.00 كاين القانون الإطار، وكاين الإنصات للمبادرات واحترام القانون، واحترام المؤسسات الدستورية والرأي ديالها والشركاء ديالنا.

غترجعو لواحد الكلمة باستمرارية في اللقاءات ديالي مع السادة النواب والسادة المستشارون، هي الاستقلالية ديال الجامعة، لأنه هذا هدف أسمى، ماشي غير عندنا احنا في المغرب، من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وآسيا، لأن هاذي الآلية اللي جات ماشي دابا، ذاك الشي علاش تنركز على الاستمرارية ديال السياسات العمومية.

كلمة السر بدات مع القانون 01.00 والبرنامج الاستعجالي اللي كان جا به ذاك الساعة السي أحمد اخشيشين، واستمرت لأن السيرورة، فلابد من تجويد حكامة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وفق هاذ الشي اللي قلناه، لابد من دعم استقلالية الجامعات باش ينخرطو معنا الأساتذة، وهاذ الشي كاين في القانون 01.00 في إطار تعاقدي يحفز على المسؤولية ويكرس ثقافة النتائج، لابد ما نرفعو من المناصب المالية المخصصة للوزارة، هاذ العام دزنا من السنة الماضية من 700 لـ 2349، 1759 مبرمجة هاذ العام، لابد من توفير ميزانيات خاصة للجامعات إضافية، لابد من مأسسة التعليم عن بعد، لابد من تفعيل التقييم الداخلي كآلية لتحسين المردودية الداخلية للجامعات والخارجية عن طريق الوكالة الوطنية للتقييم وضمان الجودة.

هاذي غير بعض الإشارات، ولكن الكلمة الأساسية فهاذ الشي، لأن العمل الأساسي تيدار فالجامعات والفاعلين الأساسيين هما السيدات والسادة الاساتذة والأطر الإدارية اللي كتعددهم، فلابد ما نرجعو واحد النوع من الانخراط القوي ديال هاذ المكونات، لأن عندها دور استراتيجي بشراكة مع كل الفاعلين، المحيط المحلي والمحيط الجهوي والمحيط الوطني والمحيط الدولي، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

أولا، الاستقلالية هي من ركائز التعليم العالي، ولكن الاستقلالية لا يمكن أن تكون بعيدة عن منظومة حكامة ناجعة، والبرلمان من مسؤوليته مراقبة الحكومة وكل المؤسسات.

وبالتالي هاذ الإشكالية ديال الحكامة هي التي تسيء إلى الجسم ديال التعليم العالي، لا مستوى حكامة تدبيرية ولا حكامة بيداغوجية، بعض الممارسات هي نادرة ماشي عامة، ولكن هي اللي تتطفو للسطح، تسيء إلى الإصلاح وتسيء إلى صورة الجامعة وتسيء إلى صورة المؤسسة، فعوض اللي ننخرطو بشكل جماعي فالعملية ديال الإصلاح، بعض السلوكات تشوش على مناخ الإصلاح، لهذا أعتقد أن الاستقلالية ما تتعفيناش من ربط المسؤولية بالمحاسبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

شكرا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أشاطركم الرأي تماما السيد المستشار المحترم.

فلهذا الاستقلالية مربوطة بالتعاقد ما بين الحكومة والوزارة والجامعات، ومرتبطة كذلك بربط المسؤولية بالمحاسبة ومرتبطة بواحد العملية تدرجية كذلك بـ (l'évaluation) بالتقييم، التقييم المستمر والدوري لتحسين عطاءات الجامعة، وأكيد كما قلتم الحكامة هي المرتكز الرئيسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "تعزيز الاستثمار في الجامعات العمومية المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

عن تعزيز الاستثمار فالجامعات العمومية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيدة المستشارة المحترمة،

- تشجيع الاستثمار بالجامعات المغربية عمومية وشريكة وخاصة يقتضي الدفع، كما قلت، باتجاه استقلالية أكثر للجامعات لتلعب دورها الكامل كقاطرة للتنمية وألا تبقى عبئا على الدولة؛

- الاستقلالية، عندها، درنا المراحل كبيرة فالقانون 0.1.00 باقيين شي حويجات غادي ننكبو عليهم إن شاء الله، مع الأخذ بعين الاعتبار الضرورة ديال الحكامة والتقييم المستمر.

الاستقلالية غادي تمكن الجامعات من تنويع مصادر التمويل، وكذا عقد شراكات مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين للاستجابة للحاجيات المحلية والجهوية والوطنية والدولية؛

- الاستثمار في الرأسمال البشري كذلك، العمل على إطلاق النسخة الأولى من البرنامج الوطني لدعم البحث العلمي التنموي والابتكار، لأن هذا قاطرة أساسية ديال التنمية المستدامة؛

- تشجيع الجامعات على المشاركة في طلبات العروض الدولية؛

- التقييم المستمر للمنظومة من خلال اعتماد آلية التعاقد أو عن طريق الوكالة الوطنية للتقييم وضمان الجودة، وما إلى ذلك من المبادرات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا على هاذ الرد والجواب.

ولكن، التدخلات ديال الزملاء والزميلات ما كيمكننا إلا نهنيوك ونهنيو روسنا وأنفسنا على هاذ التعيين، وعلى الثقة المولوية فشخصكم، لأننا عندنا الثقة التامة من خلال ما نعرفه عليكم، ومن خلال الأجوبة الآن والعمق، لأن كاين جواب بعمق، هذا هو اللي مهم، لأن خصكم تعرفو بأننا درنا واحد الهدر كبير هاذ السنوات، هاذ الثلاث سنوات في مناقشة مختلف القضايا اللي كنهم قطاع التعليم العالي، لأن قطاع التعليم العالي اليوم، هو الرهان عليه، احنا بلد كنمشيو للأمام، احنا بلد ماشيين في الصناعة، احنا بلد ماشيين لجميع المجالات اللي احنا كنتقدمو فيها الصناعات المختلفة، ولكن خصنا جامعة مسؤولة، جامعة مستقلة بكفاءات عليا، برؤساء يكونو من أحسن ما أنجبت هاذ الكفاءات فالبلاد ديالنا.

إذن اليوم، السيد الوزير، أنا كان عندي جواب كاتبوه لي، ولكن اليوم كنقول بأننا اليوم احنا بغينا الحوار، المقاربة التشاركية، شتي هاذ المجلس اخذا واحد الحيز كبير باش يناقش هاذ القضايا، قضايا كان ممكن أن نتجاوزها غير بالحوار والمقاربة التشاركية والديمقراطية التشاركية، واحنا عندنا جميع الآليات، لأننا خصنا الاستمرار في السياسات العمومية، هذا كولشي كيآمن به، النموذج التنموي الجديد، عندنا كل المراجع اللي ممكن أننا ناخذو منها، يعني ناخذو منها هاذ.. باش يكون عندنا واحد الحوار باش نوصلوونتقدمو.

لذلك، السيد الوزير، كنتمنى أن الحاجة الوحيدة أننا نعيدو الاستثمار فالجامعات العمومية، نعيدو النظر فالأنوية الجامعية، لأننا الجامعة كيما قلت هي رافعة للتنمية المستدامة، ما احناش غادي نديرو الجامعة غير باش نقريو فيها، ولكن كاينة اليوم إحصاء بين بأن كاينة مجموعة من الأقاليم اللي تراجعت فيها.

إذن اليوم، بعض مجموعة من الأقاليم وضعت طلب ديال الأنوية الجامعية، وكنطالبو منكم رجاء، هذا رجاء، ملتمس، بغيت نطلبو، كيقول اللي بغتي نقول لك بأن نعيدو النظر برزانة، لا نقول بهاذ التهافت، ولكن برزانة، بتعقل، ونعيدو النظر حتى فهاذو، هاذو هما الطلبات ديالنا احنا كمنتخبين، وترافعنا عليهم، وعندنا أوعية عقارية وعندنا كولشي.

والمجتمع معنا، والسلطة معنا وكولشي، ولكن اليوم خصنا شي واحد عاقل ليتجاوب مع هاذ المطالب ديال الساكنة، وباش يمكننا نردو الاعتبار للسياسة، لأن عوالين باش ما نكونوش احنا تسفيهنا كسياسيين، لأن قدمنا ملتمسات واعطينا طلبات ووعود انتخابية، وللأسف احنا وجدنا راسنا اليوم في مهب الريح.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

سعيد جدا بالمداخلات ديال السيدات والسادة المستشارين وكذلك النواب.

سعيدا جدا، جدا، على المكانة اللي كيعطيوها للجامعة المغربية وعلى الفكر العالي وعلى الوعي العالي، بالدور ديال الجامعة المغربية فالتقدم ديال البلاد، فالابتكار، فالنجاح ديال المجتمع ديالنا.

أنصت لكم بكل شيء، بكل، سمعتكم وصل، غادي يكون الخير إن شاء الله، بالتشارك معكم والحوار معكم بطريقة ديال الإقناع وطريقة علمية، كولشي غادي نرجعو لو إن شاء الله، ما كنسدو الباب حتى على شي حاجة، كولشي إن شاء الله مفتوح على الحوار، وغادي نتقاسم معكم مجموعة ديال المسائل من بعد باستمرار، باش إن شاء الله نوصلو للنتيجة لذاك الشي اللي بغيتو والعمل السياسي عمل نبيل أحترمه، لابد منه، احنا سمعت لكم مزيان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "تسريع التحول المستدام لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بداية، كنهنئكم على الثقة المولوية الغالية، وأقولها لكم بكل صدق، لقد تنفسنا الصعداء بتعيينكم، علاش؟ لأن قضينا واحد 3 سنوات عجاف، علاش؟ لأنه السيد الذي سلفكم، السيد الوزير، للأسف بدل أن يحل المشاكل، فالبداية ديال الانطلاقة ديالو أعلن عن قبر وإعدام واحد المشروع اللي ياله بادي ديال الإصلاح اللي هو المشروع اللي تتعرفوه ديال

(bachelor)، ما اكتفاش بهاذ الشي، بعد ذلك أجمض مشروع ديال الأنوية الجامعية فمجموع تراب المملكة، وهاذ الشي بعلل واهية بل هي أوهن من بيت العنكبوت.

بعد ذلك السيد الوزير، هاذ السيد وقف في مسار 25.000 طالب سنة كاملة ضاعت من حياة هؤلاء الطلبة، وضاعت معها الأماني ديال الأسر ديالهم، وعاناو، عاناو الكآبة يعني حالات ديال.. صعيب الإنسان أنه يوصفها.

اليوم، السيد الوزير، تيقول لك العشا المزيان تتبان ريحتو من العصر، فالأسبوع الأول جلست مع الطلبة وحليت معهم المشكل، لأن كانت الإرادة باش يتحل المشكل، وحليتيه واليوم تنعرفو أشنو هو السبب ديال المشكل الحقيقي ديال هاذ الملف هذا، وتيقول لك واحد المثل وقالوها سيادنا لوالة، قال لك "إيلا عرفت سباب عراه ما نسول على كساه".

السيد الوزير،

أنا بغيت نطرح معاك جوج ديال الملفات أو ثلاثة، إيلا اسمح لي الوقت:

الملف الأول، هو ديال هاذ حليتو المشكل ديال كلية الطلبة، ولكن ديال كلية الطلبة ديال هذا.. بغيناكم السيد الوزير هاذوك الطلبة 4500 اللي بقاو هاذو طلبة أولا هوما بداو الدراسة ديالهم فنظام بيداغوجي ديال 7 سنوات، وغدا غادي يدوزو الامتحانات فهاذ النظام هذا، بغينا، السيد الوزير، هاذ الكرم اللي لاحظناه اليوم فيك وفي المداخلات ديالك أنك تعاود ترجع لهاذ الملف وتقراه مزيان وتقرى هذاك المرسوم بعناية.

المسألة الثانية اللي بغيت نهضر عليها هي المسألة ديال الأنوية الجامعية، ونرجع معاك، السيد الوزير، لواحد القرية ديال المعرفة، وكما قلت لك هذاك العشا راه بان لنا، علاش؟ لأنه ملي جيتي السيد الوزير فالأسبوع الأول رجعتي للميزانية الفرعية ديال الوزارة وضفتي فيها واحد المجموعة ديال المبالغ ودرتي واحد المجموعة ديال المشاريع، نتمنى أن نجد فيها إقليم تزنيت ومدينة تزنيت المدينة السلطانية، مدينة إحدى العواصم ديال سوس العالمة، هاذ 40 هكتار اللي عندها هاذ الوضعية ديال العقار تمت تسويتها، الدراسات تدارت، الفلوس كانت تعطات، الصفقة تعطات، السيد اخذا الصفقة وجا السيد الوزير وألغى كل شيء، وأجمض الأحلام والأماني ديال الكل.

إيلا جينا اليوم نتكلمو، السيد الوزير، على تسريع التحول المستدام لمنظومة التعليم، بغيت نطرح معكم سؤال واضح وعريض، واش غادي نبقاو مازال تنطرحو السؤال بأية لغة غادي ندرسو فالجامعة ديالنا؟

إيلا جاوبنا على هاذ السؤال، واليوم واحد الهدر كبير ديال الأموال مشات غير فواحد (la plateforme) ديال اللغة والانجليزية، راه ما كاينش شي دولة اللي كتقري بغير اللغة ديالها، نديرو غير بحال الناس اسبانيا كيقراو بالاسبانية، الإيطالية تيقريو بالإيطالية، ما كاينش شي دولة اللي تتقري بجوج لغات ولا ثلاثة، احنا بغينا الناس يتعلمو اللغات، ولكن فنفس الوقت نضبطو واحد المجال..

معذرة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لابد أن تكون هناك استمرارية للسياسات العمومية، الوزارة غادي ترجع للعمل الجبار اللي تدار على الأقل منذ 25 سنة، خصوصا القانون 01.00، كل حاجة مزيانة غادي نرأسمو لها، بسرعة، أكثر سرعة ممكن، وكل حاجة اللي خصها تمشي، تمشي، وتجود تجود، والحاجة اللي تتبان ما صلحاش لابد ما نعيدو فيها النظر.

التحول المستدام للمنظومة ديال التعليم العالي والبحث والابتكار، كما قلت لكم تكريس استقلالية الجامعة وتعزيز الدور ديال الهياكل، وهياكل المؤسسات التابعة، هاذ الشي راه كاين فالقانون 01.00 كاين، تشجيع البحث العلمي والابتكار وإعطائه مكانة أكثر وإيجاد الميكانيزمات باش يطلع العطاء العلمي للطلبة الباحثين والسادة الأساتذة اللي تيشرفو على هاذ الشي، والابتكار اللي عندو دور أساسي، لابد من وضع آليات لتحفيز الأساتذة الباحثين على التجديد والتطوير.

لابد كما قال السيد المستشار السابق إعادة تنظيم هيكلة الجامعات، لأن هذا هو الآلية القوية، يكونو عندك أفكار ومشاريع اللي بغتي، إيلا ما عندكش التنظيم المحكم والآليات باش تنزل هاذ الشي، والانخراط الكبير ديال السادة الأساتذة والأطر الإدارية وكل ما تيحيط بالجامعة ما غاديش نوصلو.

تفعيل التعاقد مع الجامعات، قلتو، هاذ الإجراءات ومجموعة من الإجراءات غادي نباشروها بسرعة بتنسيق تام مع الفاعلين والمتدخلين والشركاء، في انسجام تام مع أهداف التنمية المستدامة.

أنصت كثيرا وكل شيء قابل للنقاش، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "مآل النواة الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح بإقليم خنيفرة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيد الرئيس،

في البداية، السيد الوزير، تنهنؤوكم بالثقة المولوية السامية، وكنتمنو لكم التوفيق.

عن إحداث قطب جامعي بإقليم خنيفرة نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الوزارة عملت وستعمل في إطار الحكومة على تعزيز وتطوير حاجيات الجهات والأقاليم والانصات إليهم، بهدف توسيع وتأهيل العرض الجامعي والتربوي وتعزيز جودته وجعله يستجيب بشكل أفضل لحاجيات الجهات والأقاليم التابعة لها.

الوزارة في إطار العمل بالموارد ديالها، ما بغيناش نمشيو لمكتب الدراسات، لأنه أنا عندي قناعة عميقة بأنه أكبر مكاتب الدراسات هوما الجامعات، والأطر الإدارية منكبة على إعداد مخطط مديري بسرعة لتوسيع عرض التعليم العالي، سيمكن هذا المخطط من تحديد بسرعة نوعية المؤسسات والتكوينات التي سيتم اعتمادها، وفق مقاربة تراعي التكامل بين مختلف المؤسسات بالجهة، في إطار انسجام تام مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوي والوطني، وفي إطار استقلالية الجامعة، لأن العروض كلها كتجي من الجامعة كندوز أولا، أولا، أولا من مجلس الجامعة، ومنين تيصادق مجلس الجامعة وكتوصل عاد كتولي الوزارة تناقش مع الجامعة في إطار التعاقد وتباشر عملها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في نفس سياق تعقيب الزملاء السابقين، نؤكد أنه بالرغم من المطالب المتعددة والمتكررة بخصوص توفير قطب جامعي بإقليم خنيفرة، ورغم التفهم الذي تلقته هذه المطالب في المستويات المختلفة، حيث تم المصادقة على إحداث قطب جامعي بإقليم خنيفرة في إطار عقد البرنامج 2020-2022.

وبما أن اتفاقية الشراكة مرت بجميع المراحل وتمت المصادقة عليها من الجهات الموكول إليها، مجلس الجهة، مجلس الجامعة، اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، إلا أن الوزير السابق، للأسف، رفض التأشير على هذه الاتفاقية التي تخدم مصالح ساكنة إقليم خنيفرة.

لذلك، فإن هذا المشروع قطع عدة مراحل مفصلية، حيث تم اعتماده على مستوى الوثائق المرجعية من خلال التصميم الجهوي لإعداد التراب، الذي يعتبر مرجع قانوني ووثيقة دستورية، فإنه خص الإقليم بشرف احتضان قطب جامعي يدعم اقتصاد المعرفة والسياحة الإيكولوجية، حيث أعطى للإقليم هويته وتصوره داخل الجهة.

كما أن هذا المشروع عرف المصادقة على اتفاقية اقتناء وعاء عقاري وتخصيص المساحة بـ 129 هكتار.

السيد الوزير المحترم،

صاحب الجلالة، نصره الله، أكد في إحدى خطبه السامية، خطاب 20 غشت 2013 على أن "**الحكومة يجب أن تستثمر التراكمات الإيجابية في قطاع التربية والتكوين، باعتباره ورشا مصيريا يمتد لعدة عقود، ذلك أنه من غير المعقول أن تأتي حكومة جديدة بمخطط جديد خلال كل خمس سنوات متجاهلة البرامج السابقة، وألا ينبغي إقحام القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض وألا يخضع تدبيره للمزايدات أو الصراعات السياسوية**".

انتهى كلام صاحب الجلالة.

لذلك، السيد الوزير المحترم، لا يعقل ألا يتوفر إقليم خنيفرة على قطب جامعي في الوقت الذي يصل عدد الحاصلين على الباكالوريا بالإقليم كل سنة إلى 4000 تلميذ وتلميذة، لذلك فنحن في إقليم خنيفرة نلح عليكم، السيد الوزير، على تحقيق هذا المطلب، إقامة قطب جامعي يحتضن أبناء الإقليم والجهة معا ويستجيب لتطلعات المنطقة في حقها التوفر على بنية تعليمية تكون في مستوى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة.

ونحن كلنا ثقة فيكم، السيد الوزير، أن تنزلوا هذا المطلب الملح الذي يساهم في تنزيل السياسات الاجتماعية لمحاربة الهدر الجامعي، خاصة في صفوف الطالبات.

لذلك ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى التأشير على هذه الاتفاقية وأن تخصصوا لإقليم خنيفرة مكانتها الطبيعية كقطب معرفي وتعليمي بامتياز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وصل، كلامكم وصل، أعطيتو إشارة قوية بأنه لابد من استمرار السياسات العمومية، ماشي فقط المرحلة اللي سبقتني اللي فيها إيجابيات كبيرة، كنرجعو حيث وقع تحول مع القانون 01.00 اللي أعطى واحد التحول، من ذاك الوقيتة لدابا كل ما عمل سيتم إعادة التفكير فيه بطريقة إيجابية تراعي المصلحة ديال جميع المكونات الجهوية والوطنية والمصلحة العامة كذلك.

هناك دابا عمل تيدار من طرف الوزارة ومن طرف الجامعات، غير يكمل إن شاء الله غنتقاسموه معكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "الدخول الجامعي الجديد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية تهنئتكم السيد الوزير المحترم باسم الفريق الحركي على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها، متمنين لكم مزيدا من التوفيق والنجاح في مهامكم الوطنية النبيلة، ونسائلكم عن مستجدات الدخول الجامعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير المحترم للرد على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لابد أن أؤكد مرة أخرى على أن الوزارة عملت وستعمل دائما على احترام المؤسسات الدستورية والدور ديالها، فيما كيخصنا احنا كل المؤسسات الدستورية، ولكن عندنا علاقة جد جد خاصة وقريبة من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي اللي مثل فيه المجتمع المغربي، أنا كنت فيه، كنعرفو، مثل فيه كل الأطياف وكل التوجهات والنقابات والأحزاب والبرلمان والغرفة الثانية والسادة الأساتذة، كل اللي عندو علاقة، مثل فيه حتى المجتمع المدني.

فإذن، كنتصنتو لو ولابد ما نتصنتو لو، لأنه كيدير واحد العمل جبار ديال المواكبة ديال ما هو تنفيذي، جهاز تنفيذي.

بالنسبة للدخول الجامعي ديال هاذ السنة، المسألة إيجابية بالنسبة لي، لأنه هناك:

- ارتفاع ديال عدد الطلبة فالتعليم العالي، وصلنا دابا لمليون و300 والزيادة بنسبة 35%، بالضبط مليون و307، 90% فيهم بالجامعات العمومية تقريبا؛

- ارتفاع نسبة المسجلين في التكوينات ذات الولوج المحدود، نسبة كبيرة 21% مقارنة بـ 23-24؛

- اعتماد حوالي 4000 مسلك منها 3000 مسلك بمؤسسات التعليم العالي العمومي؛

مواصلة تنفيذ برامج التكوين في إطار الاتفاقيات مع القطاعات الوزارية والقطاع الخاص، الصحة والتربية والرقمنة والصناعة، وما إلى ذلك؛

- مواصلة رقمنة المضامين البيداغوجية وإحداث المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد، بشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط، ومجموعة من المبادرات اللي غادي تكون، إن شاء الله، كذلك قريبا.

كنعتقد، بأنه هاذ الارتفاع السريع أو المستمر والمتواتر ديال الأعداد ديال الطلبة اللي كتجي للتعليم العالي مؤشر إيجابي كذلك، لأنه هناك يعني ثقة فالمنظومة ديال التعليم العالي عموما.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع جوابكم القيم، نسجل في الفريق الحركي ما يلي:

أولا، نسجل، السيد الوزير المحترم، أهمية الرؤية الإصلاحية التي تحملونها باعتباركم من كفاءات هذا القطاع الاستراتيجي، وهي مناسبة للتنويه بمبادرتكم النوعية وفي زمن قياسي لا يتعدى أسبوعا على تعيينكم، في إيجاد حل لأزمة طلبات الطب والصيدلة، عبر اتفاق تاريخي وبتعاون خلاق مع مؤسسة الوسيط، وهو ما وضع حدا لعناد سياسوي لا فائدة منه؛

ثانيا، السيد الوزير المحترم، إلى مبادرات أخرى لتصحيح المسار الذي انحرف عن سكته الاستراتيجية على مدار 3 سنوات، وذلك من خلال استعادة الإصلاح الجامعي ومنظومة التربية والتكوين عموما، لبوصلة الاستراتيجية التي كانت محط اجماع مؤسساتي ومجتمعي وتحت اشراف جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والمتمثلة في قانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي، بغية إغلاق قوس لخروج من مسار هذا الإصلاح التاريخي؛

ثالثا، نتطلع كذلك، السيد الوزير المحترم، إلى رفع "فيتو" لتعطيل الكليات والمؤسسات الجامعية البالغة عددها 34، والتي تم استكمال كل الترتيبات القانونية والتنظيمية والمالية لإنجازها منذ ولاية الحكومة السابقة، وتم توقيف مسارها بجرة قلم وبمبرر غير واقعي، عنوانه الأقطاب الجامعية والإقامات الجامعية، والتي لم تر النور ولن تراه على المدى القريب.

وثمن هذا، عانو منه الأجيال ديالنا والطلبة ديالولنا، اللي تيولجو من مجالات ترابية مختلفة وكذلك من جهات مختلفة؛

رابعا، السيد الوزير المحترم، وأخيرا نتطلع إلى إبداع حلول في مجال تعميم منح الطلبة والرفع من قيمتها، على أساس مجالات واقعية وإعادة النظر في الإصلاح البيداغوجي الجديد، الذي تم حمله أي قيمة مضافة، وكذا مواصلة سياستكم في الحوار والانفتاح لإنصاف الأساتذة الجامعيين، وإعادة الاعتبار للكفاءات في مجالات إسناد المسؤوليات والتعيينات وتعزيز استقلالية

الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، خدمة للصالح العام.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.
ونرحب بالسيد وزير الصناعة والتجارة، وأهنئكم السيد الوزير بتجديد الثقة المولوية السامية، متمنيا لكم التوفيق والنجاح.
السؤال الآني الموجه إليكم، موضوعه "حماية التاجر الصغير من الانتشار غير المنظم لعلامات الأسواق التجارية الكبرى الوطنية والأجنبية".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.
تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها لحماية التاجر الصغير- مول الحانوت- من الإفلاس؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيدة المستشارة على السؤال الهام والهام جدا.
وكنعرفو الاحترام والتقدير الكبير اللي عند الحكومة بالنسبة لمول الحانوت والتاجر الصغير، اللي كيلعب دور كبير وأساسي فالمجتمع ديال بلادنا.
التاجر الصغير اليوم كيمثل ولازال يمثل 80% ديال نقط البيع فبلادنا 80%، رغم الانتشار، بحال اللي قلتو ديال نقط البيع اللي هي فمجموعات مغربية أو أجنبية.
هاذ الانتشار كان تشاف فالمرحلة الأولى كتهديد، وبالفعل، بالفعل كان بعض الإكراهات اللي اشتغلنا معهم ومع ممثلي التجار الصغار باش نلقاو ليها حلول:
أولا، وقبل كل شيء، اشتغلنا مع عدد ديال الفاعلين والممثلين ديال التجار الصغار على تنزيل على أرض الواقع أكثر من 1500 توصية، اللي تنزلت منها 70% من هاذ التوصيات:

- ✓ منها الورش الملكي الكبير ديال الحماية الاجتماعية وتعميم الحماية الاجتماعية؛
- ✓ منها الورش الجبائي (CPU[1])؛
- ✓ منها الرقمنة بالحاضنة والحلول المغربية المبتكرة اللي واكبات 100 شركة ناشئة اللي كتعطيهم الحلول من أجل رقمنة القطاع؛
- ✓ منها تمويل واتفاقيات شراكة مع بنك ومجموعة من الأبناك اللي هي كنشتغلو معها باش نمولو هاذ التاجر؛
- ✓ منها التنويع، منها عدد ديال المسائل من المنصة ديال الشراء، من تنويع البيع، من هاذ السلف اللي كيعطيوه التجار الصغار للمواطن اللي هو يقدر ب 840 درهم لكل زبون، 840 درهم لكل زبون، كيسلفو مول الحانوت، و30% منها ما عندها علاقة بالسلعة ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.
تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كنشكركم على هاذ الجواب.
وغادي نناقشك شوية، لهاذ الشي اللي تكلمت عليه اللي سميتوه ب 70% من المطالب ولا ديال ما نتج من توصيات، ما نتج على النقاش مع مجموعة ديال الفاعلين.
وكنعاودو نطرحو، السيد الوزير هاذ السؤال، لأننا تنعرفو الأهمية ديال هاذ الشريحة الاجتماعية وديال مول الحانوت.
مول الحانوت، بالإضافة لهذاك الشي اللي قلتو السيد الوزير، كيلعب واحد الدور مهم، ما يزيد غير الناس اللي كيشغل، راه ما يزيد على مليون ونص بشكل مباشر، وعاد إيلا زدنا بشكل غير مباشر راه تتعدى بذلك بكثير.
بالإضافة إلى هذا، كيلعب واحد الدور اقتصادي واجتماعي بشكل كبير، إضافة لتوفير المواد إلى آخره الاستهلاكية والتجارية، إلى آخره، يلعب دورا تضامنيا، كيلعب دور بشكل تلقائي واقتصادي تضامني.
إذن كيوفر جميع الاحتياجات كيفما قلتو، ماشي تيكريدي على الناس، بل حتى الفلوس كيعطي للناس باش يداويو ولادهم، بلا أنتريس، بلا (majoration)، بلا غرامات، كيفاش غادي نتصورو حياة واحد الطبقة

[1] **C**ontribution **P**rofessionnelle **U**nique.

عاملة، واحد الفئة عريضة من الناس بدون هاذ مول الحانوت، للأسف الوضعية تزداد سوءا.

هاذ الشي اللي كنقولو ليكم اليوم، واللي غنتكلمو عليه اليوم، ماشي كنقولوه من فراغ، تنقولوه بصوت منظمة نقابية ديال التجار اللي منضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وبالمناسبة عقدات المؤتمر ديالها اللخر بممثلين متنوعين من طنجة لكويرة، واللي من خلاله غنقول ليكم فقط بعض النقط والإشكالات اللي مطروحة:

أولها، الانتشار المتنامي للمراكز التجارية الكبرى وعلامتها، خاصة الأجنبية وسط الأحياء الشعبية، ما كاينش تقنين، على الأقل، على الأقل واللي اضطرت بعض المجموعة من الحوانت سدو، على الأقل تكون قاعدة شيناج (chaînage) بمسافة اللي هي محترمة، باش ما يتقتلوش، فلأول هاذ المتاجر راه جات تكون بعيدة، تكون فالأحياء الراقية، وتكون بعيدة.. والآن راه داخلة فالدروبة وفالأحياء.

كذلك هاذ المتاجر واش هي ضرورة أو حاجة مجتمعية ملحة؟

كاين كذلك المعاناة ديال هاذ التجار هذو مع الإدارة بين الترخيص والتصريح كتجار.

كاين الحماية القانونية، كاين غياب ديال الحماية والمواكبة الحقيقية، خصوصا فالتطور، هاذ الناس خصهم يكون عندنا مواكبة، كاين غياب إجراءات ضريبية تحفيزية، كاين الحرمان الاجتماعي، راه صعيب هاذ الربط ما بين جوج ديال الصحة، التغطية الاجتماعية والضرائب.

وبالمناسبة، هاذ المواضيع غادي ينظم ليها فريق الاتحاد المغربي للشغل، يوما دراسيا، حول هاذ المناقشات، وكنطلبو لكم التعميق ووجود حلول فعلية لهاذ اليوم الدراسي سيكون فالأيام القريبة تحت شعار "**حماية ودعم التجار والمهنيين، رافعة أساسية لتعزيز الاقتصاد التضامني والاجتماعي**".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيدة المستشارة على هاذ التعقيب.

وهاذ المشاكل كلهم تطرحو، ومرحبا بهاذ المبادرة اللي يالاه وافقت مباشرة باش نشارك فيها ونساهم ونناقشو فيها هاذ الحلول.

الباب ديال الوزارة مفتوح لكل ممثلي التجار، من نقابات ومن جمعيات ومن تنسيقيات اللي كنشتغلو معهم، عدد منهم بدينا الاشتغال معهم.

ومرحبا، بهاذ النقابة نشتغلو معها حتى هي فهاذ الإطار ونقويو معها النقاش ونعمقو معها النقاش باش نلقاو حلول ما حدنا مجموعين، ما حدنا متضافرين الجهود، ما حدنا مقتنعين بالدور ديال التاجر، وكنشتغلو اليد فاليد باش نلقاو ليه الحلول، ما حدنا غنكونو فالنجاعة ديال هاذ الحلول.

كاين عدد ديال الحلول اللي كيتنزلو على أرض الواقع، عدد ديال البرامج، هاذ الشي كيتطلب الوقت وكيتطلب مجهود جماعي ديالنا كاملين، هاذ الانتشار ما وقعش، كانو التوقعات هاذي 10 سنين، بأن 50% ديال نقط البيع غادي يكونو فهاذ المجموعات.

اليوم، باقيين محدودين فـ 20% حيث تاجر القرب ومول الحانوت كيلعب هاذ الدور الاجتماعي وما كيقدروش يدخلو ليه، حيث مدة الانفتاح كيشتغل هو 12 ساعة، 14 ساعة هوما كيسدو فوقت معين، إلى آخره.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان الموواليان، حول "السياسة الصناعية" تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وموضوعه "استراتيجية الوزارة لتحصين السيادة الصناعية لبلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير، حول الإجراءات الحكومية لتحصين السيادة الصناعية ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "موقع المغرب على خريطة الصناع العالمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السي السالك المساوي، تفضل.

المستشار السيد السالك المساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

في ظل التنافس العالمي المتزايد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تسعى بلادنا إلى تعزيز موقعها على الخريطة الصناعية الدولية، غير أن هذا المسعى يواجه مجموعة من التحديات والاشكالات التي تتطلب معالجة شاملة وبصورة عاجلة، ومن بينها وجود قيود تنظيمية وإدارية ومهنية، كالبيروقراطية المفرطة والإجراءات المعقدة وضعف الشفافية والحكامة في العديد من الإدارات، ونقص المهارات والكفاءات المهنية اللازمة لدعم التحول الصناعي.

وعلى هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة من أجل تعزيز موقع المغرب على خريطة الصناعة العالمية وعن الإجراءات المتبعة من أجل استقطاب الاستثمارات الخارجية، وتحسين القدرة التنافسية لصادرات المغرب وعلى مستوى القاري والدولي.؟

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بالسياسة الصناعية.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ الأسئلة اللي هي هامة واسمحوا ليا باش نجاوب بالسؤال الثاني قبل ما نجاوب السؤال الأول، حيث عندو تسلسل هاذ الجواب وتفاعل مع السؤال.

اشتغلت شخصيا لمدة أكثر من 30 سنة، منها 20 سنة في القطاع الخاص و10 سنين في القطاع العام، الكفاءات اللي شفتها في القطاع العام المغربية ما شفتها حتى في شي بلاصة لا في الخارج، لا في المغرب في القطاع الخاص، ما يمكنليش نخلي يتقال بأن ما كايناش الكفاءة في الإدارة المغربية، بالعكس كاين خزان ديال الكفاءات اللي تنفتخرو بها وأنا في الوزارة اللي تنشرف عليها تنفتخر بكل الكفاءة، تبارك الله عليهم.

ثانيا، الإدارة هاذي 10 سنين وأنا تنشتغل مع الإدارة كنشوف فيها في القطاع الصناعي بالأخص والقطاع التجاري المرونة والمواكبة والتفاعل المباشر حسب الإمكانيات، مالهم بعض المرات تيكون طلبات اللي في حدود الإمكانيات باش تلبيها وهذا يمكن له يوقع فيه اصطدام مع بعض الفاعلين الاقتصاديين، وهاذ الشي عادي وكنلقاو له الحل، هذا اسمح ليا بين قوسين.

ثانيا، بالنسبة للاستثمارات والعراقيل اللي تيعرفوها الاستثمارات في المجال الصناعي، احنا تنواكبو مع المراكز الجهوية للاستثمار في الصناعة مشروع بمشروع، اليوم تنواكبو 1800 وكذا راه عندكم الرقم مشروع صناعي، منهم 1783 اللي توافق عليها عندهم الملف كامل، منهم 86% اللي عندهم الوعاء العقاري ديالهم معروف، ومنهم غاديين في إطار اتفاقيات باش نشوفو أشنو هي المواكبة والمساهمة والدعم المباشر وغير المباشر اللي غتعطيه الدولة في إطار منظومة الدعم ديال الدولة باش نواكبو هاذ المشاريع الصناعية، والحمد لله هاذ الشي غادي.

بالنسبة للاستثمارات، باش تعرف بأن اليوم نص ديال الاستثمارات في المجموع هي استثمارات مغربية و86% ديال المشاريع هي استثمارات مغربية، حيت استثمارات ضخمة بعض المرات في غالب الأحيان كتكون استثمارات أجنبية، يعني في المجموع النص ديال الاستثمارات هي استثمارات مغربية، ملي تتحسب 100 مليار عندك 50 مليار مغربية، ملي كتحسب المشاريع عندك 100 مشروع، منها عندك 86 مشروع برأس مال وطني وهاذ الشي كنفتخرو به.

بالنسبة لرقم المعاملات ديال الصناعة، 800 مليار درهم، تضاعف 4 دالمرات هاذ السنة، الصادرات تضاعفو أكثر من 6 دالمرات في هاذ 20 سنة، الصادرات ديال السيارات منذ 2021 تضاعفو في بلادنا، يعني المكانة ديال الصناعة الوطنية هي مكانة قوية وكتقوى يوم بعد يوم.

بالنسبة للسيادة، وهذا هو التوجه الكبير حيث الصناعة المغربية تبنات على الانفتاح اللي دارو البلاد باش يكون إمكانية للمستثمر للولوج لأسواق أكبر من السوق الوطنية، هاذ الشي علاش بنى المستثمرين؟

وكنا كنشوفو الاحتياجات ديال الأسواق الأخرى، اليوم التوجه غا نبقاو نشوفو الاحتياجات ديال الأسواق الأخرى، ولكن نضيفو لها أيضا كأولوية الاحتياجات ديال السوق الوطني وما يحتاجه المواطن، ولكن بتنافسية، تكون التنافسية في الأثمنة في الأسعار إلى آخره، وكنشوفو ذاك الشي علاش جا بنك المشاريع، ذاك الشي علاش جا استبدال الواردات باش نشوفو أشنو هي المشاريع اللي يمكن لنا نديروها، لأن وصلنا فيها لتنافسية وغا نقويو التنافسية ديالنا باش يكون استجابة للسوق الوطني والإمكانية أيضا للتصدير.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد رضي الحميني:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات.

لا شك أن الصناعة أصبحت اليوم كتحظى بمكانة محورية في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللي كتشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الله ينصرو، بعد النجاحات اللي تم تحقيقها في مجالات متنوعة، خاصة على مستوى خلق فرص الشغل والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية واحتياطي العملة الصعبة.

غير أن التغييرات الكبيرة اللي كتعرفها الساحة الدولية، خاصة خلال 3 سنوات الأخيرة أدت إلى تعطيل سلاسل القيمة العالمية، الأمر اللي كيدعونا

اليوم إلى تحصين السيادة الصناعية ديال بلادنا.

وفي هاذ الصدد، لابد أن نستحضر الرسالة الملكية السامية في الدورة الأولى من اليوم الوطني للصناعة اللي تعقدت في مارس 2023، حيث أكد جلالته على ضرورة تعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي.

السيد الوزير المحترم،

للإشارة، فبعض القطاعات مثل قطاع السيارات اللي اليوم (le taux d'intégration local)، نسبة الإدماج المحلي، وصلت لـ 69% اللي مكنها من التصدي للاضطرابات الخارجية.

وبهاذ المناسبة يجب علينا أن نشتغل جميعا أيضا على قطاعات صناعية أخرى باش نحسنو من نسبة الإدماج المحلي من خلال دمج المقاولات الصغرى والمتوسطة في المنظومة الصناعية في بلادنا.

وعلى سبيل المثال، ناخذو قطاع النسيج الذي يعد أكثر القطاعات المشغلة في بلادنا اللي كيتوفر على معدل إدماج كيتراوح ما بين 15 و20% بفعل اعتمادنا بشكل كبير على الموردين لجلب المواد الأولية، الأمر الذي يجعلنا دائما عرضة للتقلبات والاضطرابات في سلاسل القيمة.

لقد أصبح من الضروري اليوم العمل على معالجة هذه التحديات، عبر مواصلة المجهودات الرامية لتعزيز السيادة الصناعية في المغرب من أجل دخول عهد صناعي جديد قائم على السيادة والابتكار والاستدامة، وهاذ الشي كيتطلب الثقة في قدرة النسيج الوطني المغربي، وذلك عبر تحسين قدرتنا التنافسية، كيف جا في التدخل ديالكم السيد الوزير، من خلال الاستثمار في عدد كبير من المجالات، خصوصا الاستثمار في التكوين والابتكار.

بالإضافة إلى تعزيز الإنتاج المحلي، عبر مواصلة تشجيع "صنع في المغرب" (Made in Morocco:) ومواكبة ذلك بإجراءات لحماية المنتوج الوطني من المنافسة الخارجية في بعض القطاعات، وتفعيل الأفضلية الوطنية للمنتجات المحلية، وخصوصا فالصفقات العمومية.

في الأخير، كنتساءلو معكم، السيد الوزير، أيضا عن الإستراتيجية الصناعية الجديدة التي كينتظرها القطاع الخاص، ويعول عليها كثيرا لتطوير الصناعة الوطنية، باش تمكن من تعزيز ومواصلة نهضة الاقتصاد الوطني، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الله ينصرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، السي السالك الموساوي.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

السيد الوزير،

أنا بصفتي الشخصية كنعرف عندك كفاءة جد عالية، وتمناو لك المزيد من التوفيق، هذا كن على يقين السيد الوزير.

إذن شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

كما أشرنا في سؤالنا، فإن العديد من الإجراءات المعقدة مازالت تشكل عقبة كبيرة أمام المستثمرين الأجانب، وكما أن غياب الشفافية والحكامة الجيدة في بعض الإدارات ينال من ثقة الشركات الدولية ويؤخر قراراتهم الاستثمارية.

وزد على ذلك، السيد الوزير، نقص المهارات والكفاءات المهنية اللازمة لدعم التحول الصناعي، فعلى الرغم من المجهودات المبذولة في تطوير التكوين والتدريب المهني، لايزال هناك نقص ملحوظ في توفير الموارد البشرية المؤهلة لقطاعات الصناعية المتخصصة كالصناعات الحديثة، وهذا يفرض على الحكومة المزيد من الاستثمار في برنامج التأهيل المهني والربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

السيد الوزير المحترم،

إن تعزيز موقع بلادنا على الخريطة الصناعية العالمية، يتطلب اليوم تكاثف كل الجهود الداخلية، لمعالجة القيود التنظيمية والإدارية وتطوير المهارات المهنية وتأهيل البنيات التحتية، مع ضرورة احترام العدالة المجالية لتوزيع الاستثمارات على كافة جهات المملكة.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبين.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على التعقيبين.

بالنسبة للنسيج، باش نمشيو ليه مباشرة، نسبة الإدماج 15، 20% أنا عندي بين 25 و30% علاش؟ النسيج عرفنا وصلنا صادرات ديال 45 مليار تقريبا العام اللي فات، هذا بالمنتوج، وملي كتمشي تشوف عندك 15 مليار إضافية اللي كتهضر عليها هاذ الخدمات، الخدمات هو اللي كيسميها (travail à façon) هذاك اللي كتهضر عليه، هذاك ولى كيمثل 25% من الصادرات، يعني الصادرات في قطاع النسيج 60 مليار، فيهم 15 مليار ديال الخدمات، و45 مليار ديال المنتوج، منتوج مغربي، الثوب معلوم كنجيبوه، دابا ولينا استرجعنا بعض الأثواب وصناعة الأثواب، واليوم اللي ولى مهم وكيعطينا قيمة مضافة هو التصميم ولى مغربي، التصميم ولا مغربي، والقيمة المضافة فالتصميم، والابتكار، وهاذ الشي ولى كيتزايد وكيكثر.

معلوم، خصنا نسترجعو اللي كان عندنا، (les filatures) إلى آخره، خصنا نسترجعو وكنشتغلو عليها، هذا تحدي، حيث هذا كيحتاج مصانع ضخمة هي موجودة في عدد ديال البلدان: الصين، تركيا، الهند، إلى آخره، وكنشتغلو عليها باش نجيبوها ملي كنكون عندها تنافسية ونرجعوها، وعدد ديال التوجهات أيضا، العدد ديال الأجهزة، أولا القطع اللي كيدخلو فالتصميم اللي كانو عندنا قبل ملي كنا كنديرو (les séries) كبار ديال الدجينات وإلى آخره، كانوا عندنا قبل، اللي فقدناهم فترة معينة، واحد 10 سنين، ولكن استرجعنا القطاع بقوة، واللي هو ما عمرو ما كان فهاذ النسبة ديال القوة.

معلوم كاين فاعلين والقطاع انتقل..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

شكرا.

يحضر معنا في هذه الجلسة السيد كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية، وبالمناسبة نهنوك بالثقة المولوية السامية، ونتمناو ليكم التوفيق والنجاح في مهامكم الجديدة.

السؤال الرابع موضوعه "تطوير أداء قطاع التجارة الخارجية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول تطوير أداء قطاع التجارة الخارجية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عمر حجيرة، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

كنشكركم على طرح هاذ السؤال، وكيف ما كتعرفو، الحكومة كتولي واحد الأهمية خاصة لقطاع التجارة الخارجية، والتعديل الحكومي الأخير اللي عين من خلاله صاحب الجلالة تشكيلة حكومية معدلة تخلقت فيها كتابة الدولة الخاصة بالتجارة الخارجية، وكذلك في أول سؤال محوري للسيد رئيس الحكومة خلال الأسبوع الفارط في مجلس النواب كان الحديث حول موضوع محوري اللي هو "التجارة الخارجية".

وهاذ الشي كله كيبين على الأهمية ديال التجارة الخارجية كرافعة للاقتصاد الوطني، لأنه من خلال التجارة الخارجية ومن خلال كذلك الاجتهاد في كل ما هو تصدير، ممكن أننا نشتغلو على مناصب الشغل، اللي هي واحد الأولوية ديال الحكومة فيما تبقى من عمرها.

وبالتالي اليوم فالتجارة الخارجية عندها واحد الدور كبير في إنعاش التصدير ومن خلال إنعاش التصدير خلق مناصب شغل جديدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم المهم وكذلك على المجهودات الجبارة التي تبذلها وزارتكم في سبيل النهوض بالتجارة الخارجية وتطوير كذلك الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير المحترم،

من موقع أهمية تنمية الصادرات المغربية وترويجها، نلفت انتباهكم لضرورة مواكبة النجاحات الدبلوماسية التي يعرفها المغرب، بقيادة حكيمة ورؤية متبصرة وثاقبة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والعمل بالموازاة مع ذلك على تفعيل الدبلوماسية التجارية كذلك، من خلال طرح عروض تجارية مغربية قادرة على التنافس بالأسواق الدولية وتقوية حضور المنتوج المغربي بها، خاصة في ظل وجود كفاءات مغربية وطنية من مغاربة العالم - وأعيد هنا خاصة في ظل وجود كفاءات مغربية وطنية من مغاربة العالم - ببلدان المهجر، قادرة على فتح قنوات التواصل والتفاوض مع الكثير في هذه الدول وكبريات الشركات التجارية العالمية بها.

السيد الوزير المحترم،

استبشرنا خيرا من إحداث كتابة الدولة، ونهنئكم بالثقة المولوية، خاصة التجارة الخارجية في هيكلة الحكومة الحالية، مما سيعزز - لا محالة - المجهود الحكومي المبذول على مستوى مشاريع البنية التحتية المتطورة ببلادنا مثل مثلا: ميناء الداخلة الأطلسي وتوسيع كذلك شبكة القطار فائق السرعة وإحداث مناطق للتسريع الصناعي وأخرى كذلك للتجارة وغيرها من الإجراءات التي تحتاج إلى مواكبة جدية على مستوى جميع المتدخلين، من أجل الرفع من القدرة التنافسية لتجارتنا الخارجية.

وفي نفس الوقت، حماية كذلك أسواقنا الداخلية ومنتوجاتنا الوطنية من

المنافسة غير المشروعة، وكذلك التزايد المكثف للواردات التي تدخل بلادنا دون رقابة الجودة والسلامة الضرورية، بحيث الكثير من المنتوجات تدخل بلادنا بطرق غير مفهومة، لتغرق السوق كذلك الوطنية، وبالتالي تحدث اختلالات في الميزان التجاري لبلادنا وتسبب في إغراق الكثير من الوحدات الصناعية الوطنية، مما يرفع من حالات البطالة ببلادنا.

السيد الوزير المحترم،

إن الحكومة الموقرة مدعوة كذلك لتتبع وتقييم اتفاقيات التبادل الحر مع الكثير من الشركاء الاقتصاديين، لدراسة مدى فعاليتها وانعكاساتها على السوق الداخلية وتحقيق التوازن في الميزان التجاري الوطني، والعمل على تعبئة الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقيات لتسويق منتوجاتنا، وبالتالي استثمار نقط القوة لما فيها مصلحة التجارة الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

أشكركم على التعقيب ديالكم.

فقط بغيت نعطيكم بعض الأرقام، باش تعرفو بأنه الوزارة ديال التجارة والصناعة قبل ما تنضاف لها الكتابة ديال الدولة في التجارة الخارجية، كانت واضحة الاستراتيجية.

واليوم الإضافة ديال كتابة الدولة جات باش كذلك تعزز العمل اللي قامت به الوزارة وباش تشتغل إلى جانب السيد الوزير، من أجل تفعيل كل المضامين ديال الاستراتيجية، وكاين اليوم، رفقة السيد الوزير، طرحنا في مجلس النواب خلال المناقشة ديال القانون المالي واحد الخطة جديدة ديال 2025، من شأنها أن تسرع المنظومة ديال التجارة الخارجية وباش تكون عندها أهمية كموقع استراتيجي في القطاع ديال التجارة والصناعة، ولكن هذا لا يعني أنه ما حققناش أرقاما مهمة فيما يتعلق بالصادرات، كاين زيادة ديال 15.24% ما بين 2021 و2023، السيارات حققت 30.47%.

ملي تنعطيكم هاذ الأرقام قراوها بالقراءة ديال عمل جبار تدار على مستوى الصناعة والتجارة وفي هاذ القطاع، باش وصلنا لهاذ الأرقام، طبعا بفضل التوجيهات والسياسة الحكيمة ديال صاحب الجلالة في هاذ المجال خاصة.

- النسيج والجلد: 12.78%؛
- الصناعات الغذائية 8.97%؛
- صناعة الطائرات: 19.40%.

والسيد رئيس الحكومة في مجلس النواب قال وصرح، وكذلك السيد الوزير دائما تيقولها، كل طائرة في السماء إلا وفيها شي حاجة ديال "صنع في المغرب" ومصنوع في المغرب، وهذا واحد المجهود جبار كنا تنحلمو به، اليوم تحقق، الحمد لله.

كاين خطة عمل كذلك فيما يأتي من الأيام، إن شاء الله، اللي غادي تكون، فيها واحد الدعم كبير في الصناعة، وكذلك في التجارة وكذلك للتجارة الخارجية.

هاذ الخطة ديال العمل ديال 2025، إن شاء الله، تنوجدوها بشراكة معكم، مع النواب البرلمانيين ومع السيدات والسادة المستشارين، وكاين كذلك مشاركة ديال الناس العاملين في القطاع، الاتحاد العام للمقاولات والمهن، جمعية المصدرين، الفيدراليات ديال عدد من المهن، وهاذ الشي كله من شأنه أنه يهيئ لنا واحد خطة عمل ديال التجارة الخارجية ديال 2025، ما بقاش الوقت ما يمكنلناش نحلمو، ما يمكنلناش نديرو خطة ديال 6 سنين ولا 7 سنين.

اليوم احنا أمامنا واحد السنة خصنا الإنجاز وخصنا يكون فيها، إن شاء الله، الفعالية والمردودية وتبان القيمة ديال الإضافة ديال كتابة الدولة ديال التجارة الخارجية.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "تطلعات بلادنا في مجال صناعة السيارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نهنئ أنفسنا على الإنجازات الكبرى في ميدان صناعة السيارات، هذا يعني المغرب أصبح يتبوأ مركزا مهما على المستوى الدولي والمستوى الإفريقي، هذه قصة نجاح لابد أن نهنئ العمل اللي تتقوم به الحكومة واللي قمتم به، السيد الوزير، في هاذ الإطار هذا، وخصنا كذلك نستخلص حتى الدروس حتى بالنسبة لقطاعات أخرى، أشنو اللي عملناه باش كان هاذ النجاح هذا.

ولكن بغيت أنا نتقاسم معكم بعض التساؤلات، السيد الوزير، فيما يخص هذا القطاع هذا، بالنسبة للإدماج، ما فتئ يتصاعد، قربنا دبا لـ 70% مزيانة هاذ القضية، كاين واحد الطموح بأننا نوصلو ربما لـ 80% إن شاء الله، ولكن لابد الاستثمار في قطاع الغيار، مازال تنستوردو الكثير من قطع الغيار، خصنا لابد الاستثمار فيها.

السيد الوزير،

كذلك، تحويل المواد الأولية باش نصاوبو هاذ قطع الغيار، الاستثمار في أفران خاصة في هاذ الإطار هذا، هذا هو الدول اللي تتنافسنا، هذا هو اللي تتعمل فيه هاذ الاستثمارات اللي هي كبرى وضخمة ويجب أن يكون هناك مساعدة عمومية ديال الحكومة في هذا الإطار هذا لأن المردودية ديال هاذ الاستثمارية تتكون منخفضة في هاذ الإطار هذا، لابد أننا نمشيو في هاذ الإطار، السيد الوزير.

وكذلك أنه السيارات ديال الحاضر والمستقبل تتعمل بكثير من (les chips)، هذوك اللي (les semi-conducteurs)، هاذوك أشباه الموصلات، هاذوك أشباه الموصلات وقعت فيهم أزمة، وقع فيهم اضطراب في الوقت ديال "كوفيد" ولكن الآن الكثير من الدول تتشوف أشنو هو الأمن ديالها فيما يخص الصناعة، وخصوصا صناعة السيارات، أشنو هو التوجه بالنسبة للحكومة في هاذ الإطار هذا، واش عندنا شي مخطط باش يمكن لنا كذلك أننا نصنعو هاذ (les semi-conducteurs) باش يكون عندنا واحد الأمن في هاذ الإطار هذا لأن كاين مجهود كبير بالنسبة لصناعة السيارات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

شكرا.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال اللي هو دقيق هو دقيق جدا.

أولا وقبل كل شيء غادي نجاوبك على (les chips) وعلى (les semi-conducteurs)، ولا قطع الغيار باش ندوزو للمرحلة الأخرى.

بالنسبة (les chips) و(les semi-conducteurs)، اليوم المغرب هاذ الصناعة تتقسم على 2 ديال المراحل في سلاسل الإنتاج (front-end) و(back-end)، المغرب في (back-end) ممتاز، كيجهز هاذ (les cartes) تيجمع (les semi-conducteurs) وتيبروغراميهم باش يصيفطهم للعالم كامل بما فيهم هاذوك الطراز المعروفين في أمريكا إلى آخره، المغرب عندو كفاءة كبيرة بالنسبة لهاذ الشي.

بالنسبة لـ (les chips) براسو كمنتوج مادي ماشي كمنتوج إلكتروني كمنتوج مادي كاين عدد ديال الدول قليلة ودولة اللي معروفة اللي هي بلا ما نسميوها قليلة اللي تنتج هاذ المنتوج، واللي تتحتاج استثمارات ضخمة وضخمة جدا، واليوم مازال ما شفنا الحاجة، بحيث أن خلال أزمة "كوفيد" تفاقمت الاستثمارات في هاذ المجال، واليوم كاين وفرة، في هاذ المجال يعني ما كاينش نوايا لتقوية هاذ المنظومة عالميا.

بالنسبة لقطع الغيار، هذا توجه توجه كبير اخذيناه من الأول، ملي تمشيو تنجيبو مستثمر لتجميع السيارات في المغرب، تنجيبو له منظومة اليوم اللي فيها 260 واحد شركة ولا مصنع اللي تتزاودو بهاذ قطع الغيار، وكتصاوب القطع باش تصاوب السيارة وتتصاوب أيضا قطع باش نصاوبو سيارات في بلدان أخرى وتتصاوب أيضا قطع الغيار.

معلوم كاين ما يسمى بالسوق الثانوي، قطع الغيار اللي ماشي عندها ربط مباشر بالعلامة ديال السيارة، هذا مشينا تنشتغلو عليه، بدينا فيه، بدينا فيه بحال دابا في البنوات، هذاك المصنع الضخم اللي غادي يصوب 12 مليون (pneus) في طنجة، جا باش يصاوب هاذ قطع الغيار وفي نهاية المطاف اخذاوه باش يركبوه في السيارات، يعني كاين اشتغال كاين شركات اللي تيصاوبهم بجوج اللي تيزودو، مازال مكاين إدماج مع السوق الوطني هاذ الشي كنشتغلو عليه بحال اللي اشتغلنا عليه في النسيج وغمشيو بهاذ الطريقة.

باش نجاوب على الكفاءات، اليوم المغرب الصفة ديالو والميزة ديالو الأولى بالنسبة للصناعة اللي معترف بها عالميا هي الكفاءات ديال الناس اللي تيشتغلو في الصناعة، وهاذي ماشي شهادة ديالي، هاذي شهادة عالمية ونجيب لك الأرقام اليوم، المغرب عندو من أحسن التنافسيات، من أحسن المردوديات ديال الكفاءات في العالم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الوزير.

بالإضافة اللي ما قلتوه، نثمن ما قولتموه في هاذ الإطار هذا والعمل اللي قومتو به.

فقط أريد أن أثير الانتباه كذلك بأن التنافسية ديال دول أخرى في ميدان السيارات ولكن في ميدان الصناعة بشكل عام هو أنه هناك استثمارات كذلك كبرى في (l'outil industriel)، يعني أنه الآلة ديال الإنتاج الصناعي، كذلك هناك استثمارات فيها خصنا لابد كذلك أننا نوضعو نصب أعيننا الاستثمار في هاذ الإطار هذا.

كذلك أنه النموذج التمويلي اللي كاين الآن من أجل خلق وحدات جديدة والوحدات كذلك اللي موجودة لابد أننا نعاودو فيها النظر، باش يمكن لو أنه يسمح لهاذ الشركات اللي هي كتنتج في قطاع السيارات واللي كتشتغل فيه كذلك أنها تمشي للأمام، دعم البحث والتنمية مهم جدا، خصنا لابد أننا ندعمو كذلك أنه كون (design) اللي هو مغربي 100% في هاذ الإطار هذا،

وخصنا نمشيو في هاذ الإطار هذا، ودعم التصدير أنه دول راه تدعم التصدير وتنعرفو هاذ الدول.

لذلك، أنه التنافسية ربما مرتفعة شوية، نحن متنافسين، عندنا التنافسية، ولكن يمكن لنا أننا نرفعوها أكثر، وكذلك السؤال اللي كيطرح نفسه وهو أنه ما هي الإمكانيات، لأنه القطاع الآن يشغل 260.000، ما هي الإمكانيات أننا نوصلو إلى أعداد أكبر من هذا في إطار المجهود الحكومي في قطاع التشغيل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة والصناعة:

متفق معك 100%، هاذ المشاريع كلها بدينا فيهم باش نقول لكم اليوم القطاع عندو إمكانية باش يضاعف 3 المرات الصادرات ديالو، واحنا تنشتغلو عليه، عندو الإمكانية باش يزيد 80% من الشغيلة ديالو وكنشتغلو على هاذ التوجه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان الموواليان حول حماية المستهلك، تجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "التجارة الإلكترونية وضرورة حماية المستهلك".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدان الوزيران.

السادة والسيدات المستشارين،

اليوم كلشي تيعرف التجارة الإلكترونية وكلشي كيعرف بأنها واحد الرهان من الرهانات ديال العصرنة وديال المستقبل، المنتوجات ديالها والخدمات ديالها ولت كتوصل لنا بسهولة عبر الهاتف، عبر الحاسوب دون استئذان ولا حتى موافقة مسبقة منا، وطبعا هي تجارة بدون حدود، فيها الحاجات القانونية وغير القانونية، فيها الحاجات الممنوعة والحاجات غير المسموحة، وفيها الحاجات المرغوبة وغير المستحبة، وفيها المنتوج المحلي والمنتوج الأجنبي.

التجارة الإلكترونية احنا كنعرفو بلي عرفت الانطلاقة ديال إبان الجائحة ديال كورونا كآلية للتسويق وللإشهار عن بعد، ومن الوقت ديالها وهي تتعرف واحد التطور من يوم إلى آخر، تطور كبير واحنا تنعرفو بأن على حسب التخمينات (le chiffre d'affaire) ديالها اللي يمكن غادي يكون في 2027 واحد 30 ولا 31 مليار يعني 1% في (PIB[2]).

التجارة الإلكترونية أنعشت البطالة، أنقذت العشرات من البطالة، ولكن رغم الأهمية ديال هاذ التجارة الإلكترونية احنا كاين اللي كيعتبرها، احنا كنعتبروها بأنها واحد العالم مليء بالمخاطر والتحديات والاحتيال، فيها إشهارات كاذبة أحيانا وإشهارات مزيفة، فيها مواد معروضة للبيع تؤثر على الصحة والسلامة ديال بعض المستهلكين، فيها وعود كاذبة، فيها سرقة لأموال المتعاملين، الزبون يتوصل بسلع ولكن ما كيعرفش المصدر ديالها، مجال خصب للتهرب الضريبي، مجال خصب للقطاع غير المهيكل والتنافس غير المشروع ديال التجارة المعروفة، وبالتالي هاذي كلها أمور اللي حقيقة قاست الثقة ما بين المستهلك وما بين الفضاء الخارجي.

الأساس، هو أنه خص يكون تضافر ديال واحد المجموعة ديال القطاعات منهم القطاع ديال التجارة، ديال الجمارك، ديال الضرائب، ديال الداخلية، ديال النيابة العامة، باش نوجدو واحد المنظومة قانونية سريعة وكاملة باش نعالجو هاذ المشكل.

البلاد ديالنا طبعا خصها تعامل بإيجابية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية فهاذ الإطار، الهدف هو حماية المستهلك، الهدف طبعا هو جعل الثقة ما بين المستهلك والفضاء الخارجي، هاذي هي المقاربة ديالنا فالفريق، السيد الوزير، لهاذ الموضوع ديال التجارة الإلكترونية، وكنظن بأنها هي نفسها المقاربة ديال الحكومة أليس كذلك السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بداية، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نهنئكم السيدين الوزيرين على الثقة المولوية الغالية التي حظيتم بها، والله ولي التوفيق.

وعن حماية المستهلك، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

[2] Produit Intérieur Brut.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على هاذ السؤالين اللي هما عندهم أهمية قوية.

الجواب لكم، السيد المستشار، نعم، ننتقل 100%، وعدد ديال المشاريع بداو والترسانة القانونية كنشتغلو عليها لتحيين قانون حماية المستهلك وإدراج أهم الإدراجات اللي غيكونو فهاذ القانون اللي غنجيبو لكم إن شاء الله، راه أحلناه على الأمانة العامة للحكومة، هو التعريف بالمنصات الإلكترونية باش نقدرو نواكبو هاذ التوجه.

رقم المعاملات هو 22 مليار سنة 2023، وكيرتفع بـ 30% سنويا، يعني يمكن لو يكون وصل لـ 30 مليار في 2024، ولكن اليوم كنشتغلو عليه باش نقننوه، ولكن هاذ الشي ما كيعنيش بأن ما كاينش مراقبة وما كاينش الثقة.

المراقبة كاينة ديال السلع، ذاك الشي علاش ما اعطيناهمش نفس الإعفاءات اللي كاينين بالنسبة للسلع العائلية اللي كيبعثوها من الخارج مغاربة الخارج للأسر ديالهم، المنصات خصهم يخلصو الجمارك ديالهم وخصهم يديرو (la déclaration) بحال الآخرين، وخص تكون المراقبة، والمراقبة كاينة.

ثانيا، خصنا نعرفو بأن 90% ديال هاذ السلع كيكون الأداء فيما بعد التسليم، وهذا الأداء مهم من أجل مراقبة الجودة، الزبون حتى كيتسلم السلعة ديالو عاد كيأدي، وفي بعض الحالات 10% ديال الحالات كيكون الأداء بالبطاقة البنكية قبل التسليم، وف 99% ديال الحالات ما كاين أي مشكل وفي بعض الحالات كنلقاو مشاكل بالأخص بعض المنصات العالمية الحديثة، اللي اليوم احنا كنشتغلو معها وبدات كترد الفلوس عبر هاذ البطاقات البنكية.

هاذ التجارة الإلكترونية، هي فالحقيقة كتعطي فرصا جديدة للشغل، كتعطي فرصا للزبناء في كل أنحاء المملكة باش يكون عندهم ولوج لسلع متنوعة، وهاذ الشي مهم وإيجابي.

عندها أيضا سلبيات بالنسبة للجودة وبالنسبة اللي كنتسلموها إلى كانت فيها شي أعطاب من بعد فترة وإلى بغينا نرجعوها من بعد 7 أيام واخا خلصناها، وهاذ الشي كيسمح قانون حماية المستهلك وكنعرفو لمن نسترجعوها، وهاذ الشي فالقانون الجديد إن شاء الله راه جايين بالحلول.

بالنسبة لحماية المستهلك، عندنا ترسانة قانونية وعندنا الرقابة، ماكاينش دخول مفرط ديال السلع بدون رقابة، 210 آلاف زيارة إلى نهاية شهر شتنبر اللي تدارت في نقط البيع، كيكون اليوم تسجلات 9753 محضر منين ما كيكونش مطابق للقانون.

اليوم فهاذ الإطار أيضا، 91 ألف ملف بالنسبة لإطار القانون المتعلق بسلامة المنتوجات، عندنا 91 ألف ملف اللي عالجناها، منها 544 حالة عدم المطابقة، واسترجعنا أكثر من 3074 طن ديال السلعة اللي ما خليناهاش تدخل لأرض الوطن، يعني كاين رقابة، وبعض المرات كنشوفو بعض الموردين كيقولو كتراقبونا بزاف رخفو علينا شوية، معلوم هاذ الشي كيتطور، السلع كتنوع، خصنا نزيدو فالجودة وخصنا نقويو الحركة الاستهلاكية بالدعم ديالها ونأسسوها ونعطيوها حقوق إضافية، وهاذ الشي جاي أيضا فمشروع القانون اللي غنقدموه أمام أنظاركم، باش تجودوه وتصوتو عليه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

مزيان السيد الوزير، احنا استبشرنا خيرا بهاذ المشروع القانون اللي كتوجدو، وكنتمناو تكون فيه آليات حقيقية، بحال الشكل مثلا تكون شي شرطة خاصة لمراقبة هاذ التجارة الإلكترونية من حيث المنتوج، من حيث المواقع ديال هاذيك اللي كتعرض هاذ المنتوجات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

يعاني المستهلك المغربي في الآونة الأخيرة من إكراهات كثيرة، بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد وكذا بسبب ضعف المراقبة، لذلك نعتبر، في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أنه بات من الضروري تعديل قانون حماية المستهلك، وكذا قانون حرية الأسعار والمنافسة، لتشديد العقوبات على تجار الأزمات والمناسبات وزجر المضاربين والمتلاعبين بحقوق المستهلك.

فرغم الأهمية البالغة للإجراءات التي تم إعمالها لمواجهة مختلف أوجه الاحتكار والغش في أسعار المضاربات، وعلى الرغم من الارتفاعات التي همت تحسين الدخل، سواء في القطاع العام أو الخاص، إلا أن الإشكالية المطروحة والتي حدت من فعالية هذه الزيادات، هي ارتفاع الأسعار، والذي كانت له تداعيات كبيرة على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، بسبب ما أسماه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالجشع التضخمي.

لذلك، فإنه من المشروع أن نتساءل اليوم عن قدرة هذه الإجراءات والتدابير على مواجهة هذه التحديات والإكراهات، وفي بعث الأمل في نفوس شرائح واسعة من الفئات الشعبية التي تئن تحت وطأة الغلاء، وتكتوي بنار المضاربات التي مازالت منفلتة من المراقبة والزجر.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لا نخفيكم مخاوفنا الحقيقية من

الآثار السلبية لضعف احترام قانون حماية المستهلك وقانون الأسعار والمنافسة وتنامي الجشع وكثرة المضاربين وتجار الأزمات، الذين لا يؤمنون إلا بالربح السريع، نتيجة الجشع الذي يحركهم بعيدا عن كل روح تنافسية شريفة.

وبعيدا عن التنفيذ وبعيدا عن التقيد بأدنى مقومات الوطنية الاقتصادية، والذي يقع ضحيته المستهلك وتكتوي بناره جيوب المواطنين، ندعو في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بحماية المستهلك، مع اعتماد آليات جديدة لتطوير مهمة الرقابة والتصدي لمختلف الممارسات الماسة بحقوق المستهلك والمنافسة وتقوية مراقبة الأسعار، قصد حماية المواطنين من التلاعب بالأثمنة.

كما ندعو بهذه المناسبة، أيضا إلى سلك مقاربة إصلاحية عميقة للمنظومة القانونية المتعلقة بحماية المستهلك وحرية الأسعار والمنافسة، وأيضا دعم الجمعيات العاملة في مجال حماية المستهلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيبين.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على هاذ التعقيبات.

أولا، وقبل كل شيء، جمعيات حماية المستهلك مدعومة وكتشتغل وكتشرف على 60 شباك اللي موزعة فالتراب الوطني، باش تواكب المستهلك وتواكب القوة العمومية وتوجه وتؤطر المستهلك، وهاذ الشي مهم ومهم جدا.

بالنسبة للرقابة، الرقابة راه كاينة، ملي تنقولك 210.000 زيارة منذ بداية السنة إلى نهاية شهر 9، يعني تقريبا 300.000 زيارة في السنة، راه ماشي سهلة، كاين رقابة، تنشتغلو.

معلوم، حتى واحد ما ينكر بأن كاين زيادة في الأسعار وكاين زيادة في الأسعار، حتى واحد ما ينكرها، بأن القدرة الشرائية ديال المواطن خص حتى واحد ما ينكرها، ولكن ما يمكن لناش ننكرو أيضا أن الحكومة أخذت تدابير وحمات هاذ القدرة الشرائية أكثر ملي تحمات في عدد ديال البلدان ديال العالم، بقوة، بصرامة، باتخاذ إجراءات شجاعة مكلفة وباتخاذ أيضا مقاربة، اللي هي مقاربة في نفس الوقت تتحترم الحرية ديال التجارة والحرية ديال الأسعار، اللي صادقنا عليها كاملين، وفي نفس الوقت تتستعمل الوسائل الاقتصادية والاجتماعية لتقوية القدرة الشرائية وتخفيف الأزمة على الأسر والمواطنين.

هاذ الشي ما تيعنيش أن ما عندناش تجار الأزمات، هاذ الشي ما تيعنيش أن ما عندناش المضاربين اللي تيحاولو وبعض المرات استافدو من الوضعية على ظهر المواطنين، ولكن بعض المرات في بعض الأحيان بعض التدابير اللي اخذيناها أيضا، يمكن كانو بعض الناس اللي استافدو منها، ولكن تنحينو هاذ التدابير وتناخذو الإجراءات باش نحسن الوضعية وباش هاذ التدابير اللي تناخذوها تكون عندها أثر فعلي ومباشر على المواطنات والمواطنين.

راه حتى واحد، راه الكمال لله، كل الإجراءات كتدار، النية حسنة، العزيمة كاينة، وإن شاء الله، النتائج راه بداو تيبانو وغيكونو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "البرنامج المتعلق باستكمال سلاسل الإنتاج في الصناعة الغذائية والمعادن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، لتقديم السؤال.

تفضل السي المختار صواب.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مآل البرنامج الخاص لتكميل سلاسل الإنتاج في الصناعة الغذائية وصناعة المعادن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على هاذ السؤال اللي هو سؤال هام، حيث التثمين ديال المواد الطبيعية كانت فلاحية أو معدنية ديال بلادنا كان تيعرف في بعض الأحيان نجاحات، وفي أحيان أخرى تأخر وتأخر عميق.

اليوم، مشينا اشتغلنا في إطار بنك المشاريع بالنسبة للصناعة الغذائية وأيضا بالنسبة للصناعة التعدينية، وبداو بعض المشاريع تيخرجو، تيظهرو وكيبينو بأن كاين الإمكانية وكاين التنافسية وكاينة القدرات، بحال دابا في الفواكه باش نمرو من الفواكه للعصير، كنا تنصدرو الفواكه وتنجيبو (le concentré) من برا.

اليوم عندنا 6 مصانع في بلادنا اللي تيصيبو هاذ المركز، وهاذ الشي مهم ومهم جد، من فواكه مغربية... إلخ.

عندنا بعض الإخفاقات مازال، عندنا بعض المرات في تعليب سمك السردين، الحديد تيجي من برا، الزيت حتى هو تيجي من برا، وتنشتغلو باش نلقاو الحلول باش نستعملو الزيت ديالنا وباش نصاوبو العلب عندنا... إلخ، إذن كاين توجه دقيق، سلسلة الإنتاج باش نشتغلو عليه.

بالنسبة للصناعة المعدنية، هاذوك تيتطلبو استثمارات أكبر وأضخم، عندنا

اليوم تنشتغلو على 4 مشاريع استثمارات ضخمة، منها استثمارات في النحاس، في الألمنيوم وفي الزنك، لأجل تثمين هاذ الموارد اللي عندنا، وباقي مشاريع أخرى اللي تندرسوها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس أبوبكر اعبيد.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم، إلا أن الحديث اليوم عن استكمال سلاسل الإنتاج في الصناعة الغذائية والمعدنية يأتي في سياق عام متأزم، يضع بلادنا أمام تحديات كبيرة تتطلب أكثر من مجرد خطابات، نتحدث عن برامج طموحة، حيث أن توجه الوزارة حاليا رغم تضمنه لرؤية استراتيجية يغفل التحديات العملية المرتبطة بضعف التكامل بين مختلف حلقات سلسلة القيمة، وضعف الرؤية المرتبطة بالصناعات التحويلية في بعض المنتجات الفلاحية، وهشاشة النسيج الصناعي الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية.

فكيف يمكن الحديث عن تطوير الصناعات الغذائية في ظل استمرار التبعية لأسواق خارجية في المواد الأولية الأساسية، خصوصا في ظل غياب التكامل على مستوى بعض اتفاقيات للتبادل الحر؟

وكيف يمكن ضمان استدامة هذه السلاسل في سياق التغيرات المناخية التي تهدد القطاع الفلاحي وتؤثر على استقرار الإنتاج الزراعي؟

إن الواقع يكشف عن فجوة كبيرة بين الطموحات المعلنة والإمكانيات المتاحة على أرض الواقع.

أما في قطاع المعادن، فرغم امتلاك بلادنا لثروات معدنية هامة، إلا أن القيمة المضافة المحلية تبقى محدودة بسبب ضعف التصنيع المحلي وهيمنة نموذج التصدير في شكله الخام، خصوصا أننا نلمس مؤشرات حكومية تقدم إجابات واضحة حول كيفية تجاوز هذه الإشكالية، خاصة في ظل المنافسة الدولية الشرسة والحاجة إلى استثمارات ضخمة كالتكنولوجيا والبنية التحتية.

إن الأزمات المتتالية التي يشهدها العالم من جائحة كورونا إلى الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على سلاسل التوريد العالمية، تؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز السيادة الصناعية والغذائية ببلادنا، لكن هذا الهدف يتطلب أكثر من مجرد خطط وبرامج، بل يحتاج إلى معالجة جذرية للاختلالات الهيكلية في النسيج الصناعي الوطني وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة.

كما أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب رؤية شمولية تربط بين السياسة الصناعية والسياسة الفلاحية، مع ضرورة إعادة النظر في نموذج الإنتاج الفلاحي المعتمد حاليا، والذي يركز على التصدير على حساب الأمن الغذائي الوطني، فالتحديات الراهنة تفرض التفكير في توجه تدبيري جديد يضع السيادة الغذائية في صلب أولوياته، بعيدا عن التبعية الدولية في العديد من الضروريات والاحتياجات الخاصة للمستهلك المغربي الذي يتطلع بكل جدية إلى أن تكون كل المنتجات مطبوعة بـ "صنع بالمغرب".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على التعقيب.

غير اطمئن السيد المستشار، التكامل كاين، السيادة كاينة، التفعيل كاين والتنافسية كاينة. اليوم، التثمين في قطاع المعادن، أشنو هو أكبر معدن اللي عندنا في المغرب؟ هو الفوسفاط، 95% ديال الصادرات ديال الفوسفاط هي صادرات مثمنة والابتكار كاين فيه وكنشتغلو عليه.

اليوم، بالنسبة للمواد الغذائية 50% ديال الصادرات ديالنا في المواد الغذائية ككل هي مواد مثمنة ومحولة، غير اطمئن التكامل بين أفراد الحكومة موجود، وتنشتغلو اليد في اليد باش نثمنو وباش نخلقو مناصب الشغل، والسيادة والمواطن المغربي والاحتياجات ديالو هما الأساس وصلب الاهتمامات، والاحتياجات ديالو بالنسبة للمواد الغذائية، بالنسبة للمواد المعدنية، ولكن أيضا بالنسبة لفرص الشغل اللي خصنا نخلقوها له وهاذ فرص الشغل خصنا نثمنو أي إمكانيات اللي عندنا باش نمشيو لها.

بالنسبة للسيادة الفلاحية والمواد الغذائية، راه كاين تصميم اللي كنشتغلو عليه باش نغطيو الحاجيات بالنسبة للموارد المائية، وهاذ الشي وقع فيه تعطيل وكاين تسريع فيه وكنشتغلو عليه بتوجيهات ملكية سامية باش تكون سيادة كاملة وشمولية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال التاسع موضوعه "الإجراءات الحكومية المتخذة لتحسين وضعية التجار الصغار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية لتحسين وضعية التجار الصغار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد السؤال.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على هاذ السؤال الهام باش نكمل، حيث كان عندو علاقة مع السؤال الأول، هو أولا البيع في الشراء كنشتغلو معهم مع المنصات ديال الشراء وتكوين منصات ديال الشراء، ولكن أيضا مع هاذ الشبكات اللي عندهم منصات باش يستافدو من القدرة ديال الاقتناء دياهم، هاذ القدرة ديال الاقتناء كنحتاج أيضا تمويل، كنشتغلو مع الأبناك باش يمولو هاذ الفترة للتاجر باش يكون عندو الإمكانية باش يشري حتى هو بالكريدي ويخلص بعد ما يبيع.

ثالثا، كنوعو له المداخيل ديالو، كنعرفو بأن 30% ديال المداخيل ديال البقال اليوم مداخيل اللي جاية من (recharge)، كنشوفو أيضا التنويع نلاقيوه مع التجارة الإلكترونية، كنعرفو بأن الأداء ما بعد التسليم و20% ديال التسليم ما كيلقاش المواطن في الدار ديالو والتاجر هو حلقة ثقة بين البائع الإلكتروني والمواطن اللي يمكن لو يقوم بهاذ الدور وتأدي له هاذ المنصة الثمن ديال هاذ الخدمات إلى آخره.

كنشتغلو أيضا على خدمات التحويل المالي اللي خصو ترسانة قانونية خاصة، عدد ديال البرامج اللي كنشتغلو عليها باش نقويو ونوعو المداخيل ديال التاجر الصغير باش يبقى يلعب هاذ الدور الأساسي اللي عندو في المجتمع.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على الجواب ديالكم، وكما نعلم جميعا فالتجار الصغار حوالي تقريبا ما يفوق على مليون شخص، واحنا كنتسناو الإحصائيات الجديدة اللي في الحقيقة خص تعطينا إحصائيات رسمية اللي اخذاتها بلادنا في شهر 9 هاذ السنة هاذي، يلعبون دورا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا، بل يشكلون دعامة أساسية في السلم الاجتماعي.

مالين الحانوت، السيد الوزير، كيشكلو تقريبا 85% من العاملين في التجارة، هاذو غير مالين الحوانت، إيلا جينا نحسبو القطاع غير المهيكل راه واحد العدد كبير أكثر من هاذ الشي اللي كنقولو، هوما اللي لقينا في الأزمة، السيد الوزير، ديال كوفيد، لو ما كانوش هوما را ما كاين حتى شي حاجة.

السيد الوزير،

كيفما قالت الأخت هوما مالين الكارني، اللي كيعملو مع الناس بالكارني، هاذ الناس كيفما قالت الأخت المستشارة قبيلة راه تيفيق الصباح يلقى وليدو مريض ولا بنتو مريضة كيمشي عند مول الحانوت كيقيد ليه في الكارني بدون فوائد، وهاذ الشي علاش تنطلبوكم احنا، السيد الوزير، باش هاذ الأبناك ديالنا المواطنة خصها ترد البال لهاذ العاملين في التجارة.. لأن هاذو راه كيساعدو واحد الناس كبار، احنا خلقنا ليهم دابا واحد العدد ديال المراكز التجارية، وكيفما قالت الأخت وجبناهم ليهم للأحياء الشعبية، وماشي غير في الأحياء الشعبية، وإنما حتى في داخل الدروبة جاو للدروبة ودرنا واحد.. احنا ماشي ضد هاذ التجار، ولكن على الأقل نعطيوهم واحد المساحة اللي يكونو فيها، باش هاذ التجار الصغار اللي هوما مالين الحوانت ما نأثروش عليهم بزاف في هاذ المسائل.

كيف ما قلنا، السيد الوزير، واحنا معكم في هاذ المسائل، قلنا هاذ الناس كانو تقريبا مليون نسمة اللي كانت مسجلة فـ (l'AMO[3])، دابا ياله بقات عندنا 380 ألف هما اللي عندهم التغطية الصحية، الناس الآخرين مغلوبين على أمرهم ما عندهمش ذيك 150ولا 170 درهم باش يمشيو يخلصو حتى هما الضمان الاجتماعي ويبقاو فهذاك.

ولهذا احنا نرغبوكم، السيد الوزير، تردو البال لهاذ الناس لأنه هما كيلعبو واحد الدور مهم اجتماعيا واقتصاديا، لأن هما الأولين كيفيقو، وهما الآخرين اللي تينعسو، لأن الصباح كيفيق يمشي يجيب النعناع ويجيب واحد المسائل اللي هي خاصة للمواطن، وما كينعس حتى ما كيبقى حتى واحد خاصاه شي حاجة باش غادي يصبح الصباح يدير لوليداتو باش يمشيو للمدرسة.

ولهذا احنا، السيد الوزير، وأنتوما راكم عارفينكم والجدية ديالكم، بغيناكم تعطيوهم واحد الأهمية كبيرة باش تعطيوهم.. وتردو لهم الاعتبار ديالهم لأنهم هما المواطنين الكبار اللي خدامين في البلاد، وحتى أمنيا السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة والصناعة:

شكرا على هاذ الكلمة الجميلة في حق التجار، وكنشاركوكم فهاذ الاهتمام والتقدير ديال هاذ الفئة ديال المجتمع اللي هي فئة مهمة وما تحتاجش إعادة الاعتبار، حيث الاعتبار ديالها الفوق والفوق جدا بالنسبة لينا احنا كاملين

[3] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

وبالنسبة للمغاربة كاملين.

الأبناك، كنعرفو بأن فالمنظومة ديال الوزارة كاين "البريد" و"البريد بنك"، وهي أول بنك اللي سنات اتفاقية واخذات ترخيص حيث ما كانش عندها الترخيص باش تشتغل مع المقاولة، اخذات ترخيص فقط ديال المقاولات الصغيرة جدا، وأول اتفاقية دارت دراتها في إطار تمويل التاجر، وهذا هو التوجيه الاستراتيجي اللي اعطيناه ليها بالنسبة للوزارة، باش تساهم وتغطي هاذ الخصاص اللي كاين وكاين خصاص أنا متفق معك.

هاذ الكارني، كارني مهم وكيلعب دور مهم، وهو اللي كيحميهم في نفس الوقت، حيث هاذ الشبكات منين كيجيو راه ما عندهم كارني ما كيعرفوش يديروه، إذن ما كيلقاوش الزبون، وفي نهاية المطاف كيحميو السوق ديالهم، وهاذ المنصات ولت عندها رغبة باش تشتغل معهم باش تزودهم من طرف هذاك المراكز ديال الشراء ديالهم بالمنتوج، أشنو بقى؟ بقى ضمان التمويل ديال هاذ المنتوج باش حتى هوما يستافدو من القدرة الشرائية ديال هاذ المراكز، ويمكن ليهم يسوقو، حيث البيع فالشراء كما كتعلم، السيد المستشار المحترم.

كاين تركيز، كاين أهداف، كاين اشتغال على أرض الميدان، واليوم التعبئة والنتائج كيخصها شوية ديال الوقت، حيث مشكلة والإطار شوية معقد، ولكن كنشتغلو فيه نقطة بنقطة باش نحسنو الوضعية ديال هاذ الفئة المهمة ديال المجتمع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نشكر السيدين الوزيرين على مساهمتهما القيمة معنا.

ونمر للأسئلة الموجهة للسيد وزير العلاقات مع البرلمان الناطق، الرسمي باسم الحكومة، ونهنكم، السيد الوزير المحترم، بتجديد الثقة المولوية السامية، متمنين لكم التوفيق والنجاح.

الأسئلة الموجهة لكم حول "تفاعل الحكومة مع البرلمان" تجمعها وحدة الموضوع.

البداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "تفاعل الحكومة مع مقترحات البرلمان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن تفاعل الحكومة مع مقترحات البرلمان نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تجاوب الحكومة مع مقترحات البرلمان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بعد مرور النصف الأول من الولاية التشريعية الحالية، في جو يسوده العمل المتواصل بين الحكومة والبرلمان، ووفق أسلوب جديد ومبتكر، قائم على الشفافية وإشراك الرأي العام الوطني في تقييم حصيلة العمل الحكومي وقياس مدى احترامها للبرنامج الحكومي المتعاقب، نسائلكم اليوم عن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لضمان التجاوب البناء مع مقترحات البرلمان خلال نصف الولاية الثانية من الولاية التشريعية الحالية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعل الحكومة مع مقترحات البرلمان هو السؤال الذي أراده الفريق الاستقلالي، لا لشيء سوى لتثمين المجهودات التي تبذلونها، السيد الوزير المحترم، وللتحفيز أيضا على الاستمرار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة المعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

السيد الوزير،

نسائلكم حول تفاعل الحكومة مع مقترحات البرلمان.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتفاعل الحكومة مع البرلمان.

السيد الوزير،

يمكنكم تقديم الجواب من المنصة.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكرا، السادة المستشارون المحترمون، على تفضلكم بطرح هذه الأسئلة التي تنصب حول موضوع المقترحات البرلمانية عموميا، وأريد أن أركز على نقطة أساسية، جميع القطاعات الحكومة حينما تأتي إلى البرلمان تقدم حصيلة عملها، لكن هذا العبد الضعيف الذي يمثل أمامكم يقدم حصيلة مشتركة ما بين القطاع الذي أدبره وما بين عملكم أنتم كبرلمانيين، لأن المبادرة تعود إليكم في جميع الآليات، آليات الرقابة البرلمانية باستثناء المبادرات التي تأتي من طرف الحكومة في مجال التشريع المرتبط بمشاريع القوانين، أما جل المبادرات الأخرى، سواء كانت أسئلة أو طلب تحدث أو طلبات عقد لجان أو مقترحات قوانين، فكلها تبقى عملا خالصا لكم، لذلك هذه الحصيلة هي حصيلة - قد نقول إلى حد ما - هي حصيلة عمل البرلمان قبل الحكومة.

بخصوص، على مستوى التشريع، أريد أن أؤكد على أن القانون التنظيمي رقم 65.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة، أكد على ضرورة أن تقوم الحكومة بدراسة مقترحات القوانين مرة واحدة في الشهر، بعد مرور حوالي سنة ونصف من عمل هذه الحكومة، ارتأت أن تقوم بوضع مرسوم يكون الهدف منه هو أن نرفع من مستوى التعاطي والتعامل مع مقترحات القوانين، عبر لجان تقنية، يحضرها على الأقل المدراء.

المرسوم تمت المصادقة عليه، ويمكنني أن أؤكد بأنه اليوم هناك عمل كبير تقوم به هذه اللجنة، وعمل نوعي، نظرا لتركيبتها والاختصاصات المخولة لها.

ويمكن في هاذ الإطار، أن أؤكد على أنه في إطار هذا التفاعل الإيجابي بلغ عدد الاجتماعات 26 اجتماعا قامت بها الحكومة، عبرت خلالها عن موقفها من 338 مقترح قانون، 53 منها تخص مجلس المستشارين، إذ لم يتبق إلا 10 مقترحات قوانين لم تحدد الحكومة موقفها منها بخصوص مقترحات مجلس المستشارين.

وعموما، قبلت الحكومة 28 مقترح قانون، 24 منها خاصة بمجلس النواب و4 خاصة بمجلس المستشارين.

ملي تناخذو العدد هاذ 28 من حوالي 300 مقترح قانون الذي قامت الحكومة بدراسته، تنكونو في المعدل الدولي اللي هو 9%، المعدل الدولي الطبيعي لتعاطي الحكومات مع مقترحات القوانين هو 9%، ملي تناخذو هاذ 28% تنلقاو احنا في هذا الحد.

الآن نرجع للأسئلة على مستوى العمل الرقابي، وهنا بغيت السيدات والسادة المستشارين فقط نطلعكم على الحجم ديال الرقابة اللي قام بها البرلمان خلال هذه الولاية، والتي ترتفع بشكل كبير مقارنة مع الولايات التشريعية السابقة، سواء على مستوى مجلس النواب أو على مستوى مجلس المستشارين، وغادي نعطي النتائج.

إذن، خلال السنة التشريعية الثالثة، هاذ السنة الثالثة، من الولاية التشريعية الحادية عشرة، أجابت الحكومة خلال هذه السنة على 5656 سؤالا كتابيا من أصل 6778، أي بنسبة جواب وصلت إلى 83.45% وهي نسبة غير مسبوقة في تعاطي الحكومة مع العمل الرقابي.

أما بالنسبة للحصيلة الرقابية لمجلس المستشارين أو لمجلس النواب، نبدا بمجلس النواب، فكل المعطيات المتوفرة إلى غاية يوم الإثنين 11 نونبر 2024 تؤكد بالملموس الارتفاع لهذا التجاوب، وخاصة بالنسبة للأسئلة الكتابية، حيث توصلت الحكومة من قبل مجلسي البرلمان منذ افتتاح الولاية التشريعية الحالية إلى غاية يوم الإثنين، البارح، بما مجموعه 24.403 سؤالا كتابيا، أجابت الحكومة على 17.293 بنسبة جواب تصل إلى 70.86%.

على صعيد مجلس النواب توصلت بـ 18.316 سؤالا كتابيا، أجابت على 13.081 سؤالا كتابيا بنسبة جواب 71.42%.

على مستوى مجلس المستشارين، توصلت الحكومة بـ 6087 سؤالا كتابيا، أجابت على 4212 سؤالا كتابيا، أي بنسبة 69.20%.

وإيلا بغينا نعملو واحد المقارنة ما بين الولاية التشريعية الحالية والولاية التشريعية السابقة واللي قبل منها، غنلقاو في هذه الولاية التشريعية، توصل البرلمان بـ 22.921، هاذي هي الأسئلة المطروحة، أجابت الحكومة على 16.297 بنسبة 71.13%، الولاية التشريعية العاشرة اللي قبل تم طرح فقط 15.751، بمعنى احنا الآن ارتفع العدد لحوالي 23.000 من 15.700 إلى 23.000، بزيادة تقدر تقريبا بواحد 7000 سؤال، أجابت الحكومة خلال الولاية التشريعية السابقة على 8583 سؤالا كتابيا، أي بنسبة ديال 54.49%، اللي قبل منها تم طرح 17.264، طبيعي أنه يكون العدد شوية كبير، لكن ماشي لدرجة هاذ العدد اللي وصلنا لو خلال هاذ ثلاث سنوات، أجابت الحكومة فقط على 7031 جوابا كتابيا، أي بنسبة 40.72%، إذن عدد الأسئلة في هاذ الولاية ارتفع، عدد الأجوبة ارتفعت والنسبة ديال التفاعل ارتفعت.

هذا يؤكد على أن البرلمان يقوم بعمل كبير على مستوى الرقابة، والحكومة أيضا تقوم بعمل كبير في هذا الاتجاه.

بالنسبة للأسئلة الشفهية، نعملو واحد المقارنة بخصوص الأسئلة الشفهية بمجلسي البرلمان، نفس الشيء خلال السنوات الثلاث الأولى، هاذ الولاية التشريعية في المجلسين تم طرح 17.124 سؤالا، أجابت الحكومة على 3903.

تعرفون بأنه الجواب على الأسئلة الشفوية مرتبط بالبرمجة ومرتبط بالوقت، ولكن نعملو مقارنة مع السنوات الماضية: في الولاية التشريعية العاشرة تم طرح 14.013 سؤالا، دابا هاذ الولاية الآن 17.124، أجابت الحكومة فقط على 2523، هاذ الولاية جاوبت الحكومة على 3903، لكن الولاية التشريعية التاسعة تم طرح 9726 سؤالا شفويا أجابت الحكومة فقط على 2611، إذن هنا أشنو تلاحظو ؟

تنلاحظو بأنه الولاية التاسعة كان فيها واحد العمل رقابي مرتفع، لكن الولاية العاشرة انخفض العمل الرقابي، الولاية الحالية الحادية عشر ارتفع العمل الرقابي وارتفع معه حتى التفاعل ديال الحكومة، إذن هذا يؤكد على أن البرلمان رفع بشكل كبير خلال هذه الولاية من المنسوب ديال التفاعل والرقابة، وأيضا كانت الحكومة في مستوى الحدث.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

في مستهل هذا التعقيب، أهنئكم، السيد الوزير، على إعادة الثقة من طرف جلالة الملك في شخصكم على رأس هذه الوزارة ذات الطبيعة الاستثنائية الخاصة، لكونها تؤدي دورا محوريا في المجال المؤسساتي وكذلك لدورها في تعزيز سبل التعاون والحوار بين الحكومة والمؤسسة التشريعية التي يحسب لها حساب كمؤسسة سيادة بامتياز، وهذه الثقة المولوية إن دلت على شيء فإنما تدل على أن المجهود الذي قمتم به، السيد الوزير، في النصف الأول من هذه الولاية التشريعية العاشرة كان متفوقا خلاقا وفريدا، وبالتالي بصمتم على أداء يستحق التثمين والتنويه والتقدير والعرفان.

هذه الأرقام التي قدمتم لنا، السيد الوزير، أولا، نشكركم عليها، معتبرين أن هذا النقاش السائد حول علاقة الحكومة بالبرلمان ومدى تفاعلها معه نقاشا له رهنيته ويفند كل المزاعم التي تذهب في اتجاه تحسين هذه العلاقة المبنية على احترام تام لعمل المؤسسات، مبرزين أن الأرقام دالة ومعبرة على تواصل وتفاعل غير مسبوق للحكومة مع المبادرة البرلمانية، ومؤكدين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، بأننا نثمنه جملة وتفصيلا، ونتفق مع مضمونه، والذي نلمسه في مختلف القضايا المطروحة للنقاش، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ قبول رقم غير مسبوق للأسئلة الآنية؛
- ✓ تجاوب الوزراء مع قضايا سيدات والسادة البرلمانيين وحضورهم الميداني في مختلف الأقاليم والجهات؛
- ✓ ارتفاع نسبة الإجابة على الأسئلة الكتابية؛
- ✓ ارتفاع نسبة الإجابة على التعهدات والالتزامات الحكومية؛
- ✓ موافقة غير مسبوقة على مقترحات القوانين في الدورة الماضية، صادقنا على 8 مقترحات.

هذا التطور الإيجابي وفي هذا المسار غير المسبوق من التفاعل، تعززت أكثر أدوار البرلمان بعد وفاء السيد رئيس الحكومة بتعهداته التي يضمنها الدستور، من خلال حضوره من مناسبتين لمناقشة الحصيلة نصف المرحلية، وحضوره للإجابة على الأسئلة الموجهة إليه في إطار مناقشة المواضيع المرتبطة بالسياسة العامة للحكومة.

وبالتالي نلاحظ أن الحديث عن تحكم أو تغول الحكومة في المشهد السياسي أو في عمل البرلمان هو نقاش مغلوط وغير صحيح، لا يرقى إلى مستوى طموحاتنا كبرلمانيين، بل وينقص من عمل المؤسسات، ويضرب في العمق المبدأ الدستوري القائم على احترام مبدأ فصل السلط، ويبخس من عملنا كبرلمانيين، ممثلين للأمة داخل المجتمع، ويعطي الانطباع بأننا قاصرون في تدبير أمورنا بالشكل الذي يليق بنا.

لهذا، لابد من الارتقاء بمستوى خطابنا السياسي، وأن نحافظ على قيمة وجاذبية مؤسستنا الدستورية، ونشتغل جميعا على تقويتها وترصيد حصيلتها الإيجابية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

صراحة أن الحكومة، وخلال الولاية التشريعية الحالية، حريصة على تفعيل التزامها في مجال العلاقات مع البرلمان، بالحفاظ على تعزيز التعاون البناء والتواصل المستمر، في إطار الاحترام التام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر والتفاعل الإيجابي مع انشغالات السيدات والسادة البرلمانيين، وهو الشيء الذي مكن من تحقيق نتائج إيجابية على المستويات الثلاث: التشريع، الرقابة وكذا مجال تقييم السياسات العمومية.

كما أن الجهود المبذولة من كلي الطرفين: حكومة وبرلمانا، تؤطرها مبادئ عامة أساسها التعاون الفعال والإيجابي من أجل تعزيز البناء المؤسساتي والديمقراطي لبلادنا، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الوزير،

صحيح، أن نصف الولاية التشريعية، عرف حصيلة مشرفة ونتائج تشريعية ورقابية مهمة، تعكسها الأرقام وعدة مؤشرات كمية ونوعية، لكن هذا لا يعني أنه يجب علينا مضاعفة الجهود أكثر مما مضى، حتى نتمكن من النهوض بالمنظومة القانونية الوطنية وتطويرها وفق مقاربة تشاركية، كل من موقعه، وبتعاون كافة الشركاء المعنيين بالمبادرة التشريعية وفي إطار الاختصاصات المخولة لكل طرف على حدة، لاسيما في الظروف الوطنية والتقلبات العالمية الحالية، حتى نكون في مستوى تطلعات صاحب الجلالة، نصره الله وأيده.

السيد الوزير،

في الختام، نود أن نثير معكم في الشق المتعلق بالأسئلة الكتابية، حيث أن بعض القطاعات الوزارية تعرف تأخرا في التجاوب مع الأسئلة الموجهة إليها، مقارنة مع قطاعات أخرى، هذا الاختلاف في التجاوب أو الاختلاف في سرعة معالجة هذا النوع من الآليات الرقابية المخولة للسيدات والسادة البرلمانيين، تجعلنا نطرح التساؤل عن مكامن الخلل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

وبدوري كنهنيكم على التدبير ديالكم لهاذ الجلسة، سيما وهي أول مرة، فهنيئا لنا بك وتبارك الله عليك.

السيد الوزير المحترم،

سؤال فريق الاستقلالي قد سمعتموه، ونود في البداية أن ننوه بالمجهودات التي تبذلونها لتقريب وجهات النظر من جهة، ولتبسيط بعض المساطر، حتى يتمكن البرلماني أن يشتغل بأريحية ويشتغل وهو مرتاح لما يقوم به.

صحيح، المجهودات اللي كتبذلوها، السيد الوزير، جعلتنا أننا نتحفزو.

لاحظتي أن العدد ما بين عدد الأسئلة اللي كبر، راه ناتج على التجاوب ديال الحكومة مع البرلمان، وناتج أيضا على تواجدكم وعلى شعبيتكم وسط الإخوة البرلمانيين والبرلمانيات، لأننا نلمس هذا المجهود ونلمس واحد الجدية اللي هي كنعتبروها تحفيزا لكل برلماني.

السيد الوزير المحترم،

صحيح، هناك مجهودات، غير أننا نود أو نطمح إلى أشياء المزيد منها، فالمقترحات التي تقدم من طرف البرلمانيين لا تلقى اهتماما وقبولا من طرف الحكومة، هذا مكمن التضييق أو مكمن أننا التخوف ديالنا كيجي لأننا.. الحكومة في التشريعات ما كتلتزمشاي معنا وما كتوافق لناش، هل هو تقصير من البرلماني؟ أم إهمال من الوزير؟

كنتمنى تكون فهمتيني، علاش؟ لأننا احنا تنقدمو المقترحات، يمكن ما عندناش ذيك الطريقة أو ما عندناش الدراية الكاملة، إذن ناقصنا العوين، وإلا غنبقاو دائما نقربو لجانبكم، السيد الوزير، باش نتعاونو كاملين عسى حكومتنا الموفقة، والحمد لله، أنها تتجاوب مع المقترحات التشريعية ديالنا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم، السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية لابد ما نهنئكم في تجديد الثقة المولوية في شخصكم، وكذلك لابد ما نشكركم على ما تفضلتم به من توضيحات حول الموضوع البالغ الأهمية، وهو ما يبرر إعادة طرحه في هذه الجلسة الدستورية، للوقوف على مدى تفاعل الحكومة مع المبادرة التشريعية للبرلمان.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، المكانة المعتبرة التي بوأها دستور 2011 للبرلمان، من خلال الارتقاء بأدواره كسلطة تشريعية، وهو ما يعكس مكانة وأهمية هذه المؤسسة في الصرح المؤسسي والدستوري لبلادنا.

السيد الوزير،

من المؤكد أننا لامسنا جدية الحكومة وتفاعلها الإيجابي مع مجموعة من المبادرات التشريعية، في إطار وعيها بالمستجدات الدستورية التي انتقلت بأدوار البرلمان وجعلت منه طرفا أصيلا للتشريع، وفي هذا الإطار نثمن التعاون الحاصل اليوم على هذا المستوى، إذ توكد الأرقام التي أدليتم بها أن الحكومة وافقت منذ تنصيبها على أغلب المقترحات المقدمة، لكنها تظل غير كافية.

السيد الوزير،

لسنا في حاجة إلى تذكيركم بأهمية نسخ علاقة تعاون وتكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لاسيما على مستوى الارتقاء بالأدوار الرقابية والتشريعية للبرلمان، وعلى الأخص تجاوز التعثر الذي يعرفه مسار مقترحات القوانين الذي لا يرقى إلى مستوى انتظاراتنا، حيث باستحضار الإحصائيات يتضح أننا أمام معيقات حقيقية، لا نحمل فيها المسؤولية المطلقة إلى الحكومة، بقدر ما نقول أن هناك شيئا ما يعيق لعب البرلمان أدواره التشريعية الكاملة، مما يستدعي ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لهذه الإشكالية والتفاعل معها بمقاربة

تشاركية تستحضر الأدوار المنوطة بالمؤسسة التشريعية.

وشكرا لكم السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

علاش؟ عملت هاذ المقارنات، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؟ عملت هاذ المقارنات باش نبين لكم طبعا وللرأي العام بأن هذا البرلمان في هذه الولاية هو أكثر البرلمانات اشتغالا، ما تنقولش بأن البرلمانات السابقة لا تشتغل، ولكن بلغة الأرقام البرلمان الحالي هو أكثر البرلمانات رقابة وممارسة لحقوقه وواجباته الدستورية على مستوى الرقابة، على مستوى طلب اللجان، على مستوى الأسئلة الكتابية، وهذا عندو تفسير واحد بسيط جدا، وهو أن مكونات البرلمان الحالي هي حاضرة في صلب النقاشات المحلية، سواء كانت صغيرة في القرى أو في الدواوير أو القضايا الكبرى واللي تكلمو عليها السيدين المستشارين، من قبيل ملف الكبير ديال الطلبة ديال الطب أو ديال المحامون.

هذا البرلمان يجب أن نعترف بهذه القضية، ومن أكثر البرلمانات اشتغالا والأرقام موجودة، راه احنا كنتكلمو فالأسئلة الكتابية على 23 ألف.

أنا علاش عملت 3 ديال الولايات للمقارنة، كان المفروض نعملها غير مع الولاية التاسعة، لأن الولاية التاسعة جات من بعد واحد الدستور ديال 2011 ومن بعد واحد المهام جديدة ولات عند البرلمان، من بعد واحد النقاش دستوري طويل عريض كان عندنا فبلادنا، من بعد واحد الانتظارات كانت فالمجتمع، فكان يكفي أنني نعمل غير مع الولاية التاسعة، لكن تعمدت نعمل حتى مع الولاية العاشرة، ونوقف في السنة الأولى والثانية والثالثة لأن من بعد كنعرفو جا الكوفيد، لكي نكون منصفين في قراءة الأرقام قراءة دقيقة.

لذلك، لابد أن يعرف الرأي العام الوطني بأن هذا البرلمان يشتغل بجد وبعمق ويتبنى الملفات ويتبنى النقاشات ويتبنى القضايا التي تستأثر باهتمام المواطنين.

دابا الآن نجي لمقترحات القوانين، اعطيت المعدل الدولي هو 9%، أنا شخصيا أعتقد بأنه من صوت على البرنامج الحكومي وكان ينتمي إلى فرق الأغلبية لا يجب أن يكون مكثرا في طرح مقترحات القوانين، لأنه انخرط وصوت في إطار برنامج حكومي المفروض أن الحكومة تجيب القوانين باش تفعل ذاك البرنامج، ما عدا إيلا تأخرت يمارس عليها الرقابة، لكن الحكومة لم تعلل قط وقالت لشي فريق من فرق الأغلبية لا ما عندكومش الحق تعملو مقترحات القوانين.

كنا دائما منفتحين وقبلنا مقترحات قوانين. بالعكس، رفعنا من المستوى ديال التعاطي ديالها، علاش؟ لأنه كانت عندنا واحد السابقة هو أنه اللجنة التقنية فالصيغة ديالها القديمة ملي ما كانش المرسوم، كان المنشور ديال السيد رئيس الحكومة، اللجنة اجتمعت درست شي مقترحات قوانين وأعطت الرأي بالموافقة.

منين تعرض على الاجتماع الحكومي، اكتشفنا بأنه من حضر في ذلك الاجتماع لم يكن بمستوى مدير، وما عارفش التوجهات اللي غادية فيها الحكومة، وما عارفش القطاع ديالو أشنو هي التوجهات اللي غادية فيها، فقلنا يجب على الأقل هاذ القضية نظموها ونخرجو من المنشور ونمشيو للمرسوم، ونعملو على الأقل من يحضر يجب أن يكون في درجة مدير متبع السياسة القطاعية ديال القطاع ديالو، وبالتالي عندو واحد التصور، ومنين يعطي شي رأي ما نراجعوهش من بعد ونقولو لو أنت راك ما كنتيش عارف ولا كذا..

فهذا لا يعني بأنه الحكومة فاجتماعاتها لأن المسؤولية السياسية حاضرة والتقنية حاضرة عند اللجنة التقنية، لكن السياسية حاضرة عند الحكومة، الحكومة تناقش هذه المقترحات بكل الجدية المطلوبة، ووافقنا على أول المقترحات داخل هذه القبة المحترمة وتهم شريحة مهمة من الموظفين، مقترح القانون اللي كنعرفو ديال الأعمال الاجتماعية، لكن بالنسبة للأغلبية احنا ملي كنتعاطاو مع هذا الموضوع كنتعطاو بناء:

أولا، على البرنامج الحكومي وأشنو هي الالتزامات ديالنا فيه؛

ثانيا، الالتزامات المالية، واش هاذ المقترح قانون ياك ما فيه التزامات مالية مكلفة؛

ثالثة، ولا كاع نقولو الأول هذا هو الأول كنشوفو واش كيدخل فالتنظيم ولا فالتشريع؛

رابعا، كنشوفو ياك ما الحكومة عندها شي مشروع قانون غادي تجيبو يعيد النظر فالموضوع برمته.

فبالتالي لا يجب يعني الاعتقاد بأن الحكومة راه كتمارس شي وصاية في هاذ الاتجاه، بل على العكس، ملي كنكون المبادرة البرلمانية، نعتبرها هي الأسهل وهي الأقرب وهي الأولى وهي الأجدر، فبالتالي كنمشيو معها في هاذ المنحى.

هذا، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والآن وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 12 نونبر 2024 تقدم به المستشار المحترم خالد السطي حول موضوع "سعي

الحكومة إلى دمج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم، خالد السطي، في حدود دقيقتين.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، السيد الوزير، نعاودو نجددو لكم التهنئة بمناسبة إعادة تعيينكم كوزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق باسم الحكومة، المسألة الموضوع وكذلك نشكركم على تجاوبكم في هاذ الإحاطة، ونتمناو على أن الحكومة تبقى في هاذ المنوال هذا.

أكيد السيد الوزير الموضوع ديال دمج (la CNOPS[4]) في (la CNSS[5])، احنا في الاتحاد الوطني للشغل وتنعتاقد أغلب النقابات ما عجبهاش الحال الطريقة باش خرج بها مشروع القانون، اعتبرنا فيه، أولا، ما كاينش فيه المقاربة التشاركية واخا وقفتو وأجلتو ولكن عاوتاني لم تكن هذه المقاربة التشاركية.

المسألة الثانية، نخشى أن يتم الإجهاز على واحد المؤسسة اللي تأسست أعتقد 1949 ديال (la CNOPS)، وهي مؤسسة قامت بمجهودات كبيرة في مجال التغطية الصحية بصفة عامة، كما يعلم الجميع.

لذلك، السيد الوزير، نعاودو من خلالكم بطبيعة الحال بغينا واحد الطمأنة مادام أكيد أن عندكم أغلبية حكومية، المشروع اخذا المسار ديالو وغادي يجي للغرفتين، لكن ضرورة، السيد الوزير، أولا، من الموظفين والمستخدمين ديال (la CNOPS) بغاو يعرفو الحقوق ديالهم كاملة غير منقوصة.

المسالة الثانية، هي ديال اللي عندها علاقة بالموظفين فيما يخص كان عندهم نظام أساسي ديالهم وقف في المالية واش غادي يدخلو مع (la CNSS) وما إلى ذلك.

المسألة الثانية المؤمنين والمنخرطين والاشتراكات ديالهم وسلة العلاجات، بغينا تبقى كما هي أو يتم تطويرها إلى الأمام.

والنقطة الثالثة بطبيعة الحال هي التعاضديات، تنعرفو على أن العمل التعاضدي في المغرب متطور، لكن يجب الحفاظ على هذا العمل، مع بطبيعة الحال ضرورة إعمال الحكامة والشفافية والدمقرطة فيما يخص العمل التعاضدي بصفة عامة، لأنه عمل اجتماعي إنساني محض.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، بغيت نحيي الاهتمام ديالك بهاذ الموضوع هذا، وأنا بدوري تنشكرك، وتنشكرك لأنك غادي تعطيني فرصة نصحح واحد السهو وقعت فيه في يوم الخميس الماضي، بالفعل التأسيس ديال (la CNOPS) كان في منتصف القرن الماضي و2005 المقصود هو أنه بداية انطلاق التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، فبغيت نشكرك على هاذ الفرصة هذه، أنا كنت غادي نتسنى حتى الخميس الجاي، اعطيتني هاذ الإمكانية هاذي، شكرا.

أولا، بغيت نطمئنك، السيد المستشار المحترم، بأن كل القضايا اللي درتها بالتدخل ديالك بغيت نطمئنك ومن خلالك ومن خلال كافة المستشارين المحترمين، الناس اللي تيشتغلو في هاذ المؤسسة العريقة، واللي أدت أدوار كبيرة جدا وتؤدي أدوار كبيرة جدا، وبغيت أيضا نطمئن الناس ديال التعاضديات، هذا القانون راه تياخذ بعين الاعتبار كل هاذ القضايا هاذي اللي ثرتيها، سواء المستخدمين اللي غينتقلو بصفة قانونية وتلقائية.

المشروع الأول كان فيه واحد النوع ديال الغموض صححناه، المقاربة التشاركية موجودة، السيد المستشار، والدليل هو أنه القانون الآن هو في مسطرة المصادقة، غادي يكون، إن شاء الله، في مجلس النواب وغادي يكون في مجلس المستشارين، وغادي يكون نقاش وغادي نسمعو لمختلف الآراء، ولكن أريد أن أطمئنك مرة أخرى بأنه كل التخوفات التي طرحها الإخوة في النقابات وفي التعاضديات تم أخذها بعين الاعتبار، وبالتالي نقدر نعطي بشكل سريع بأنه كلها سوف يتم الحفاظ عليها في هاذ المشروع القانون 54.23.

إذن بالنسبة للتعاضدية، أنا تكلمت، قلت بأن ذيك الاتفاقيات راه تتبقى مستمرة، كاينة إشارة للمرسوم كيفما في القانون السابق، وهاذ الشي أنت تتعرفو 65.00.

بالنسبة للثالث المؤدى ديال الأجراء وذوي الحقوق ديال المؤمن للصندوق وديال ذوي الحقوق هو الآخر لكي يستفيدو من الخدمات فسوف يتم الحفاظ عليه أيضا.

بخصوص النقل ديال ذيك الأملاك، احنا تكلمنا على 2005 منذ دخول النظام ديال التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لأن هذا هو اللي مولاتو

[4] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale.

[5] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

الدولة.

فليس هناك أي تخوف، والقانون غادي يكون عندكم، إن شاء الله، هنا في المؤسسة، وغادي ناقشوه بالشكل الذي يجب.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وفي الأخير، نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

ورفعت الجلسة.